Şarkiyat İLMİ ARAŞTIRMALAR DERGİSİ
JOURNAL OF ORIENTAL SCIENTIFIC RESEARCH (JOSR)
Cilt/Volume: 16, **Sayı/Issue:** 02 (Aralık / December 2024)

SA‘DÜDDÎN ET-TEFTÂZÂNÎ’NİN (Ö. 792/1390) ŞERHU’T-TASRÎF ADLI KİTABINDAKİ SARF İLLETLERİ

Suheyb MUHAMMEDOĞLU
Van Yüzüncü Yıl Üiversitesi, İlahiyat Fakültesi, Temel İslam Bilimleri Bölümü,
Arap Dili ve Belağatı Anabilim dalı
abuyahya1409h@gmail.com
https://orcid.org/0000-0001-8033-5502

Article Types / Makale Türü: Research Article / Araştırma Makalesi
Received / Makale Geliş Tarihi: 12/08/2024, Accepted / Kabul Tarihi: 24/10/2024
https://doi.org/10.26791/sarkiat.1515040

Sa‘düddîn et-Teftâzânî’nin (Ö. 792/1390) Şerhu’t-Tasrîf Adlı Kitabındaki Sarf İlletleri

Öz

İlletler, sarf ve gramer üzerine çalışan dil bilim araştırmacılarının ilgi odağı olmaya devam edegelmektedir. İlletlerin mazisi, Sarf Bilimi kadar eskidir. Çünkü o, sarftaki olguları ve kaideleri açıklamakta ve araştırmacıların bu bilimde uzmanlaşmasına, ve derinlemesine bilgi sahibi olmasına yardımcı olmaktadır. Ayrıca kelime yapısındaki her hazif, tebdîl, i’lâl ve değişikliği ta’lil etmektedir. Bu ilime yeni başlayanlar ve uzmanlar için konunun önemi burada ortaya çıkmaktadır. Bu çalışma, Sa‘düddîn et-Teftâzânî’nin Şerhu’t-Tasrîf adlı eserindeki sarf illetlerine ışık tutmak amacıyla yapılmıştır. Bu çerçevede yazarın ta’lil’î metodu açıklanmış, kitapta zikredilen bütün illetler tespit edilmiş, kitaptaki bölümlere göre alt bölümler oluşturulmuş, bunların türleri, konuları ve bunlara sebep olan illetler açıklanmıştır. Ayrıca İlletlerin geçirdiği merhaleleri öğrenmek için, kendisinden önceki ve kendisinden sonraki bazı ilim adamlarının kullandıkları illetlerden örnekler üzerinde durulmuş, bu illetleri kabul eden veya başka illetleri ortaya koyanlar belirtilmiştir. Bu çalışmada betimleyici, analitik, tümevarımsal bir metod kullanılmıştır. Bu çalışmanın en önemli bulgularından biri de Sa‘düddîn et-Teftâzânî’de illetlerin çokluğu ve çeşitliliğidir. Bu kitapta yüz yirmi beşten fazla yerde kırktan fazla illet çeşidi kullanılmıştır. Bazı illetleri almada Sîbeveyh’i takip etmiş ve delillerini aynen kabul etmiştir. Kitapta en sık karşılaşılan illetler, tahfîf, sîqel ve karışıklığı önleme illetleridir.

Anahtar Kelimeler: Dil, Sarf, İllet, Sa‘düddîn et-Teftâzânî, Kitabu Şerhı’t-Tasrîf.

Morphological Causality in Sa’d Al-Din Al-Taftazani’s (792 Ah) Sharh Al-Tasrif

Abstract

Causality was and still is a central focus of linguistic researchers studying morphology and grammar. It is as old as morphology itself, as it explains morphological phenomena and rules, and helps students to master and delve into this science. It is causality that explains any deletion, replacement, rationalization, or change in the structure of a word. Hence, the importance of this issue for both beginners and specialists. This study sheds light on morphological causality in Sa’d al-Din al-Taftazani’s Sharh al-Tasrif, and clarifies his analytical approach by extracting all the causes mentioned in the book and classifying them according to the chapters of the book, explaining their type and locations, the justifications he used. This is done using a descriptive, analytical, and inductive approach. One of the most important findings of the study is the abundance and diversity of causes in Sa’d al-Din al-Taftazani, as he used more than forty types of causes in more than one hundred and twenty-five places. He followed Sibawayh in some causes and took what he went to. Among the most common causes in the book are the cause of lightness and heaviness, and preventing confusion

Keywords: The language, morphology, causality, Sa’d al-Din al-Taftazani, Sharh al-Tasrif.

العلة الصرفية عند سعد الدين التفتازاني (٧٩٢هـ) في كتابه شرح التصريف

الملخص

كانت العلة ومازالت محط أنظار الباحثين اللغويين الذين يدرسون الصرف والنحو، فالعلة قديمة قدم الصرف، فهي التي تفسرّ ظواهر الصرف وقواعده، وتساعد الدراسين على التمكن من هذا العلم والتعمق فيه، فهي التي تعلل كل حذف أو تبديل أو إعلال أو تغير في بنية الكلمة، ومن هنا تأتي أهمية هذه القضية للمبتدئين والمختصين؛ فجاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء على العلة الصرفية لدى سعد الدين التفتازاني من خلال كتابه شرح التصريف ، وبيان منهجه التعليلي؛ باستقراء جميع العلل الواردة في الكتاب وتبويبها وفقاً لفصول الكتاب، وبيان نوعها ومواضعها، والتعليل التي اعتل بها، ودراسة بعض العلل كنماذج لمعرفة من سبقه إليها من العلماء، ومن أخذ بها من بعده، ومن أتى بغيرها؛ للاطلاع على التطور الذي مرّت بها العلة، وذلك بمنهج وصفي تحليلي، ومن أهمّ ما توصلت إليه الدراسة كثرة العلل وتنوعها لدى سعد الدين التفتازاني حيث استعمل أكثر من أربعين نوعاً من العلل في أكثر من مئة وخمسة وعشرين موضعاً، وكان يتابع سيبويه بعض العلل ويأخذ بما ذهب إليه، ومن أكثر العلل دوراناً في الكتاب علة الخفة والثقل، ومنع الالتباس

الكلمات المفتاحية: اللغة، الصرف، العلة، سعد الدين التفتازاني، شرح التصريف.

مدخل

يُعَدُّ علم الصرف -الذي كان جزءًا من النحو- أولَّ ما اهتمّ به اللغويون من العلوم العربية، بل وتقدم على النحو في الابتداء بتعلّمه في الكتاتيب بعد أن انفصل عنه، وذلك لتعلق موضوعه بدراسة بنية الكلمة وما يطرأ عليها من تغيّر وإبدال وحذف وزيادة وإعلال وإقلاب،[١] فهو من أهم علوم الآلة، ولا غنى عنه لدارس العلوم العربية والإسلامية، فما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب، فلما تعرض العلماء لظواهر الصرف وأحكامه دراسة وتقعيداً كان لا بدّ من تعليلها وتفسيرها جواباً لسؤال سائل أو تأكيداً لما ذهب إليه أو دفاعاً عن رأي أو اعتراضاً على رأي، فكان التعليل ملازماً لعلمي النحو والصرف نشأة وتطوراً

لا يخلو كتاب صرفي من التعليل قلّ أو كثر، لما في المنهج التعليلي من فوائد تساعد الدارس على فهم الظواهر الصرفية وقواعدها، وتساهم على تعلمها وتعليمها، فلما كان كذلك كثر الكتب الصرفية التي تكثر فيها العلل متوناً وشروحاً لها، وحواشي عليها، ومن بين تلك المتون متن تصريف العزي ومن الشروح شرحه لسعد الدين التفتازاني ومن الحواشي حاشية تدريج الأداني عليه

وكانت لشرح سعد الدين التفتازاني مكانة كبيرة في المدارس الأهلية(الكتاتيب) في تركيا وغيرها من الدول ومازالت، وهو من ضمن مقرراتها يدرسه الطالب بعد حفظ المتن، ولا يعود بالنفع على طلبة تلك المدارس فحسب، بل نفعه عائد على كل مختص بهذا النوع من الدراسات؛ فلما كان كذلك عقدت العزم على دراسة علله والوقوف عندها علها تعود على الطلبة والمختصين بالفائدة لما في الكتاب من كثرة العلل وتنوعها، وقد جاءت هذه الدراسة مبتدئة بمدخل تضمّن تعريف العلة، ونبذة عن حياة سعد الدين التفتازاني، ومن ثم عرض لسمات العلة الصرفية لديه، ومن ثم علة الصرفية وفقاً لفصول الكتاب، ومزيلة بخاتمة تبين أهم النتائج

تعريف العلة

لغة: ذهب ابن فارس إلى أن مادة علل تعود أصولها إلى ثلاثة معانٍ:

الأول: التكرار. الثاني: العائق. الثالث: الضَّعْفُ في الشيء٢.

وكذلك تأتي العِلة بالكسر بمعنى المرض، وحدث يشغل صاحبه٣، والسبب، وبالفتح بمعنى الضَّرة، والتعليل: سقي بعد سقي، وجَنيُ الثمرة مراراً٤.

واصطلاحاً: هي «مجموعة من الضوابط يستنبطها النحوي، أو يفترضها قصد تفهم ما يمكن أن نسميه اليوم نظام اللغة العربية وتناسق عناصرها»٥. وهناك تعريفات أخرى٦ لا تعارض هذا التعريف بل تسانده. وقد سبق أن أشار إليها الخليل بن أحمد الفراهيدي حين سئل عن العلة التي علّل بها القواعد اللغوية٧. والعلة تكون نحوية إن استعملتها في الاستدلال على الأحكام والقواعد النحوية (التراكيب والجمل)، وصرفية إن استعملتها في الاستدلال على الأحكام والقواعد الصرفية (بنية الكلمة)

ويلاحظ أن المعنى الاصطلاحي للعلة يعود إلى أحد المعاني اللغوية وهي السبب، فالصرفيون يسعون جاهدين للبحث عن سبب لهذه الظاهرة اللغوية أو تلك لتعليلها وتفسيرها، وهذا لا يكون إلا بإعادة النظر والبحث مراراً وتكراراً، وقد بينّ سعد الدين التفتازاني حقيقة العلة بأنها تغيير الشيء عن حاله٨، وهذا لا يكون إلا لعائق غيّره عن طبيعته، وكذلك الضعف في الشيء يغيره عن حاله، وبهذا يتبين الارتباط الوثيق بين المعنيين

---

١ وللاطلاع على تعريف وموضوع علم الصرف، انظر أيضًا Hüseyin ZAMUR, "Ahmed b. Ali B. Mes'ûd ve Merâhul-Ervâhı", Sonçağ Akademi, Ankara, ٢٠١٩, s. ١-٨.

٢ أحمد بن فارس، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام هارون (سوريا: دار الفكر، ١٩٧٩م)، ١٢/٤.

٣ إسماعيل بن حماد الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط٤، ١٩٨٧م ؛ الشريف الجُرْجاني، التعريفات، تحقيق: إبراهيم الأبياري (بيروت: دار الكتاب العربي، ط١، ١٤٠٥هـ)، ١٠٤.

٤ محمد بن مكرم ابن منظور(بيروت: لسان العرب، دار صادر، ط١).

٥ عبد القادر المهيري، نظرات في التراث اللغوي العربي (بيروت: دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٩٩٣م)، ١١٨.

٦ مازن المبارك، النَّحْو العربي العلة النَّحْوية نشأتها وتطورها (بيروت: دار الفكر، ط٣، ١٩٨١م)، ٩٠؛ وسعيد الملخ، حسن خميس سعيد الملخ، نظرية التَّعْلِيل في النَّحْو بين القدماء والمحدثين (الأردن: دار الشروق، ط١، ٢٠٠٠م)، ٢٦.

٧ الزجاجي، الإيضاح في علل النَّحْو، ٦٥-٦٦.

٨ مسعود بن عمر سعد الدين التفتازاني، شرح التصريف ومعه حاشية تدريج الأداني (تركيا: مكتبة سيدا، ٢٠١٣م)، ٢٤.

ويرى سعد الدين التفتازاني أن صاحب المتن٩ اختار التصريف على الصرف؛ لما في هذا العلم من تصرفات كثيرة ولأنها تدلّ على المبالغة والتكثير١٠؛ زيادة المبنى تدلّ على زيادة المعنى

سعد الدين التفتازاني

هو مسعود بن عمر التفتازاني، صاحب التصنيفات القيمة، وهو معروف بسعد الدين التفتازاني نسبة إلى مكان ولادته، ولد سنة ٧٢٢ اثنتين وعشرين وسبعمئة، وقد أخذ العلم عن أكابر أهل العلم في زمانه، كأمثال عضد الدين الإيجي، ومن في طبقته حتى ذاع صيته، وفاق في الصرف والنحو والبيان والمعاني والمنطق والأصول والكلام وغيرها من العلوم، ويعد من أئمة العربية والمنطق والبيان، وأخذ يصنف وهو في السادسة عشر من عمره، وكان شرح التصريف أول كتبه، ومنها: تهذيب المنطق، والمطول، والمختصر، وشرح العقائد النفسية، وحاشية الكشاف، وشرح الشمسية، توفي -رحمه الله- سنة(٧٩٢هـ) ثنتين وتسعين وسبعمئة[١١].

1. سمات العلة الصرفية عند سعد الدين التفتازاني

تميز كتابه هذا بكثرة التعليلات رغم صغر حجمه، وقد اختص بجملة من الخصائص والميزات، وإليك بيان أهمها:

- تعليل اختيار اسم الكتاب.

فهو بهذا يبين لنا أن كتابه كتاب تعليل بامتياز، بدأ بالسؤال عن سبب اختياره اسم التصريف لا الصرف؛ ليعلّل بأن هذا العلم ذو تصرفات كثيرة، فكان لا بدّ من اختيار لفظ يدلّ على المبالغة والتكثير ليكون هناك تناسب بين الاسم والمسمّى[١٢].

- الأخذ بالاستقراء والتتبع علة.

وذلك في مسألة اقتصار الأفعال المجردة على الثلاثي والرباعي، إذ لم يأت منها الثنائي ولا الخماسي بدليل الاستقراء والتتبع[١٣].

وكذلك في مسألة إعلال عين الفعل الواوي واليائي بقلبهما ألفاً، فقال: «وهذا قياس مطرد، والعلة حاصلها دفع الثقل، وعلمنا به بالاستقراء»[١٤]. فهو يأخذ بالاستقراء لتثبيت الحكم والعلة

- العلل مناسبات تذكر بعد الوضع.

نصّ التفتازاني إلى أن العلل من المناسبات التي يتم ذكرها بعد وضع اللغة من قبل الواضع، قائلاً: «وكذا ضموا ما قبل النون أعني التاء لمناسبة الضم في الميم، وهذه مناسبات ذكروها وإلا فالحاكم بذلك الواضع لا غير»[١٥].

- يذكر الحكم مع علته، ثم يضيف علة جديدة من عنده.

في مسألة اختصاص الزيادة بالفعل المضارع دون الماضي يعلل بأنه للفرق بينهما، ولأنه «مؤخر بالزمان عن الماضي والأصل عدم الزيادة فأخذه المتقدم»[١٦]. ثم يعقب «قلت: لأن الزيادة مستلزمة للثقل، وهم احتاجوا إلى حروف تزاد لنصب العلامات...»[١٧].

فهو بعد أن ذكر علة الفرق، وعلة الأصل والفرع، وأن الفرع أولى بأخذ الزيادة من الأصل، أتى بعلة أخرى وهي أن الزيادة تزيد ثقل الكلمة، وعلة الحاجة إلى حروف لنصب العلامات

- يذكر الحكم المختلف فيه ويرجح أحدهما مع التعليل.

في مسألة همزة الوصل، هل هي زيدت مكسورة أم ساكنة؟ ذهب إلى أن فيها قولين: الأول للجمهور الذين ذهبوا إلى أنها تُزاد ساكنة لما فيها من تقليل الزيادة، وعند الحاجة إليها تحركت، وكانت بالكسرة لأنها الأصل في تحريك الساكن. والآخر ظاهر قول سيبويه الذي ذهب إلى أنها زيدت متحركة بالكسرة واعتل له بالحاجة إلى الحركة للتخلص من سكون أول الكلمة، ورد علة الجمهور بأنه ليس بوجه أن تزاد ساكنة، ولا سيما أنها سميت ساكنة لأنها يتوصل بها إلى النطق بالحرف الساكن[١٨].

- التعليل بأكثر من علة لمسألة واحدة.

---

٩ وللاطلاع على حياة صاحب المتن وأهم مؤلفاته يمكن مراجعة هذه المقالة التي تتحدث عنه وعن كتابه Mehmet Yakışık, "İzzeddin Ez-Zencânî'nin Tasrifu'l-'İzzi Adlı Eserinin Sarf İlmindeki Yeri", Rumelide Dil ve Edebiyat Araştırmaları Dergisi ٢١,١٢,٢٠٢٣ (٢٠٢٣/Aralık), ٩٤٧-٩٤٨

١٠ سعد الدين التفتازاني، شرح التصريف، ٢٤.

١١ عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم (لبنان: المكتبة العصرية، د، ت)، ٨٥/٢؛ محمد بن علي الشوكاني، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع (لبنان: دار المعرفة، د، ت)، ٣٠٣/٢-٣٠٤.

١٢ سعد الدين التفتازاني، شرح التصريف، ٢٤.

١٣ سعد الدين التفتازاني، شرح التصريف، ٢٥.

١٤ سعد الدين التفتازاني، شرح التصريف، ٢٨١.

١٥ سعد الدين التفتازاني، شرح التصريف، ٩١-٩٢.

١٦ سعد الدين التفتازاني، شرح التصريف، ١٠٤.

١٧ سعد الدين التفتازاني، شرح التصريف، ١٠٧.

١٨ سعد الدين التفتازاني، شرح التصريف، ١٥١-١٥٢.

كثر عنده التعليل بأكثر لحكم واحد، ومنها: مسألة مجيء همزة الوصل مكسورة في أغلب الأحوال إلا أن يكون عين الفعل المضارع منه مضموماً فتأتي مضمومة، أي الهمزة، وقد ذكر ثلاث علل:

الأولى: علة المناسبة؛ لتناسبه حركة العين.

والثانية: علة الثقل؛ فلو جاءت مكسورة لثقل الخروج من الكسر إلى الضم.

الثالثة: علة عدم الالتباس؛ إذ لو فتحت لالتبس بالفعل المضارع إذا كان للمتكلم. فهذه ثلاث علل لحكم واحد، والواحدة منها تكفي إلا أنه يحاول أن يؤكد العلة بالإجابة الاعتراضات الممكنة

ومنها أيضاً: في مسألة حركة الفعل المضارع المدغم آخره، نحو: يفِرُّ، فيجوز فيه القول بالكسر عند الجزم: لم يَفِرِّ، والفتح: لم يَفِرَّ، وقد علّل بجواز القول بالكسر بثلاث علل[١٩]

الأولى: لأن الأصل في السكون إن تحرك يتحرك بالكسر، لما بينهما من التآخي.

الثانية: لأن الجزم عوض عن الجر في الأفعال أن تعذر الجر؛ فكذلك الكسر عوض عن السكون إن تعذر السكون.

الثالثة: لأن عين الفعل مكسوراً فجاز الكسر لمتابعة العين.

- الرد على من سبقه من العلماء.

ليس التفتازاني من الذين يذكرون العلل دون رد أو اعتراض، فهنا نجده يرد على ابن الحاجب حكمه للمسألة وتعليله لها، وذلك مسألة أيهما الأصل للآخر: النون الثقيلة أم الخفيفة، يرى ابن الحاجب أن الثقيلة هي الأصل والخفيفة فرعها؛ لذا رتّب على هذا الحكم بأن الألف تدخل مع النون الخفيفة في جمع النساء وإن لم تجتمع النونات معللاً ذلك «لئلا يلزم للفرع مزية على الأصل»[٢٠]، نحو: اضربانْ، واضربنان دون اضربنن. فرد عليه التفتازاني بأن الكوفيين هم الذين يقولون بأصالة الثقيلة، مع أن الفرع لا يجب أن يوافق الأصل في جميع الأحكام، ولم يكتفِ بذلك بل أشار إلى أن الخفيفة هي الأصل لا الثقيلة وفقاً للقواعد التي وضعها النحاة لما في الثقيلة من الكثرة لفظاً ومعناً، فهي أولى بأن تكون فرعاً لما تحملها من الزيادة مبنى ومعنى، والأصل أقل من الفرع مبنى ومعنى[٢١].

فهذا الرد بهذه العلة من التفتازاني يدل على مدى تمكنه وحدة ذكائه وقوة استحضاره لما يريد حيث يريد.

وكذلك رد على سيبويه والمازني مسألة حذف الياء من استحي، يستحي، فقال: وقال سيبويه في استحي حذفت الياء لالتقاء الساكنين...وقال المازني لم تحذف لالتقاء الساكنين وإلا لردوها إذا قالوا: هو يستحي. قلت: فيه نظر لأنه كما نقلت حركة الياء من استحي إلى ما قبلها وقلبت ألفاً فكذلك هاهنا نقلت حركة الياء من يستحي إلى ما قبلها وحذفت الياء لالتقاء الساكنين، والعلة فيهما كثرة الاستعمال. وفي كلام سيبويه أيضاً نظر لأنه يوهم أن المحذوف اللام، والحق أنه العين وإلا لوجب أن يقال في المجزوم والأمر: لم يستحي واستحي بإثبات الياء لأن حذف اللام إنما هو لكونه قائماً مقام الحركة، وليس العين كذلك، فالمحذوف العين وحذف اللام في المجزوم والأمر مثله في الناقص لا لكثرة الاستعمال بدليل إعادتها في نحو: استحيا واستحيَن فليتأمل. وحينئذ لا حاجة إلى قلب الياء ألفاً لأنه يحذف قلب أو لم يقلب بل نقلت حركته وحذف فالتشبيه بلا أدري في الحذف لكثرة الاستعمال لا في حذف اللام»[٢٢].

- التعليل بعلتين أو طريقتين ثم ترجيح إحداهما على الأخرى[٢٣].

وذلك في مسألة حذف الواو والياء من الفعل المعتل الآخر عند دخول لا الناهية، نحو: لا تخشوّن، الأصل: تخشيون، حذفت ضمة الياء للثقل ثم الياء لالتقاء الساكنين، فصار: تخشون، ومع دخول لا الناهية حذفت النون، فقيل: لا تخشوا، هذه العلة الأولى، وعلّل بطريقة ثانية قائلاً: «ولك أن تقول في الجميع: قلبت الواو والياء ألفاً لتحركهما، وانفتاح ما قبلهما ثم حذفت الألف، وهذا أولى»[٢٤]، فرجّح الثانية على الأولى، لتماشيه مع القاعدة المطردة

وفي مسألة إعلال الواو والياء بالقلب من اسم الفاعل من الثلاثي المجرد، نحو: صائن وبائع، والأصل فيهما: صاون وبايع. العلة الأولى: قلب الواو والياء همزة لأن الهمزة هنا أخف منهما. والأخرى: قلب الواو والياء ألفاً ثم قلب الألف همزة، ولم تحذف وإنما قلبت لئلا يؤدي إلى الالتباس[٢٥].

بعد أن ذكر هاتين العلتين، قال: «وإنما كان الحق هذا لأن الإعلال فيه إنما هو لحمله على فعله فالمناسب أن يعل مثله ويشهد بذلك صحة عاور وصايد، ولكن يرجح الأول بقلة الإعلال»[٢٦].

- ورود المصطلحات المنطقية.

١٩ سعد الدين التفتازاني، شرح التصريف، ٢٣٤-٢٣٥.

٢٠ سعد الدين التفتازاني، شرح التصريف، ١٧٤.

٢١ سعد الدين التفتازاني، شرح التصريف، ١٧٣-١٧٥.

٢٢ سعد الدين التفتازاني، شرح التصريف، ٣٩٥-٣٩٧.

٢٣ سعد الدين التفتازاني، شرح التصريف، ١٨٥-١٨٦.

٢٤ سعد الدين التفتازاني، شرح التصريف، ١٨٦.

٢٥ سعد الدين التفتازاني، شرح التصريف، ٣١٣-٣١٤.

٢٦ سعد الدين التفتازاني، شرح التصريف، ٣١٤.

وذلك في مسألة عدم جواز الإدغام في نحو قولهم: مدْتُ، وأمثاله، مع أن السكون فيه عارض، فيقول: «لأن هذه الضمائر كجزء من الكلمة وسكن ما قبلها دلالة على ذلك فلو حرك زال الغرض، ولأن الإدغام موقوف على تحرك الثاني، وهو موقوف على الإدغام لئلا تتوالى الحركات الأربع فيلزم الدور، وفي هذا نظر إذ تحرك الثاني لا يتوقف على الإدغام بل على إسكان الأول وهو جزء الإدغام لا نفسه»[٢٧]. حيث ذكر مصطلح الدور الذي يعدّ من مصطلحات المنطقيين، وكذلك الجزء، ولست أجده من المكثرين من المصطلحات المنطقية رغم غزارة علمه في المنطق والكلام بل هو من أشهر علماء الكلام والمنطق في زمانه

- الرد على المصنف فيما علل به.

وذلك في حذف الواو من الفعل المضارع المعتل الفاء الواوي، نحو: يعد، ذهب المصنف إلى أن الواو تعيد إذا زالت كسرة ما بعد الواو لزوال العلة التي هي وقوع الواو بين الياء والكسرة، وذلك في المبني للمفعول، نحو: لم يوعَد، فما قبل آخره مفتوح[٢٨].

رد عليه التفتازاني بقوله: «وفيه نظر لأنه ينتقض بنحو: يطأ، ويسع، ويضع»[٢٩].

- نصّ على النحاة يعللون أحياناً للحفاظ على قاعدتهم من الخرم والخرق[٣٠].

مرّ معنا في المسألة السابقة أن فاء الفعل المضارع تحذف إذا كانت واواً واقعة بين الياء والكسرة، وقد اتخذ النحاة منها قاعدة عامة، ولما رأوا حذف الواو في بعض الأفعال نحو: يطأ ويسع ويدع، وهي مفتوحة العين أي أن الواو قد حذفت دون أن تكون واقعة بين الياء والكسرة، فحفاظاً على قاعدتهم ذهبوا إلى أن الأصل في هذه الأفعال كسر العين لا فتحها ولكنها فتحت بعد حذف الواو لأجل حرف الحلق، فلم يقبل منهم التفتازاني تعليلهم وأنكر عليهم هذا التأويل قائلاً: «فإن قلت: كسر العين مع حرف الحلق كثير في الكلام فلم فتحت؟ قلت: حاصل الكلام أنه قد وقعت هذه الأفعال محذوفة الواو ومفتوحة العين فذكروا ذلك التأويل لئلا يلزم خرم قاعدتهم، وإلا فمن أين لهم بهذا، وكذا جميع العلل فإنها مناسبات تذكر بعد الوقوع، وإلا فعلى تقدير تسليم ذلك في يطأ ويدع يشكل في مثل يسع، فإن ماضيه وسع مكسور العين كسَلِمَ يسلم، فلم يحكم بأنه في الأصل يفعل مكسور العين»[٣١].

- استعمال العلل الأولية بكثرة.

وهي في غاية البساطة والسهولة، وهذه العلل لا يخلو كتاب صرفي ولا نحوي منها، وأمثلها كثيرة، فعلة الخفة والثقل ومنع التقاء الساكنين وغيرها من العلل الأولية، ومنها علة عدم السماع من العرب وقد ذكرها في مسألة عدم ورود الماضي من يدع ويذر فعلل ذلك بأنها لم يسمع من العرب[٣٢].

- الأخذ بمذهب الجمهور، والإعراض عن علل غيرهم مع الإحالة إليها.

وذلك في مسألة الفعل الماضي الأجوف والتعليل له هل يكون بنقل فعَل من الواوي إلى فعُل، ومن اليائي إلى فعِل، ثم حذفهما مع اتصال بعض الضمائر منعاً لالتقاء الساكنين، بعد ذكر هذا المذهب قال: « واعلم أن طريق النقل هو مذهب الأكثرين، ولبعض المتأخرين فيه كلام آخر يطلب من كتبهم»[٣٣].

وحاصل علة المتأخرين هي أن فعلا: صَوَنَ، وبَيَعَ وأمثالهما، تحركت الواو والياء فيها فانقلبتا ألفاً وعند اتصال الضمائر حذفت الألف لالتقاء الساكنين، وحرك فاء الفعل بعد حذف حركته بالضمة في الواو والكسرة في اليائي لتدل عليهما، فأصحاب هذه العلة يرون أن النقل -وهو مذهب الأكثرين-من باب إلى باب مستبعد جداً لاختلاف معاني الأبواب وألفاظها[٣٤].

والحق أن تعليلهم أكثر قبولاً لاطرادها مع القاعدة العامة في قلب الواو والياء ألفاً عند تحركهما وانفتاح ما قبلهما، ولعدم احتياجهم إلى نقل الفعل من باب إلى باب

- شرح العلة أحياناً بإسهاب وتفصيل.

وذلك في مسألة الفعل المضارع والأمر الأجوف وحذف العين منهما إذا أسكن ما بعده، وإثباته مع الضمير الفاعل المتصل والنون التوكيد[٣٥].

- الإكثار من أسلوب الفنقلة في ذكر الاعتراضات وردها.

ورد هذا الأسلوب بقوة لدى التفتازاني ولا عجب وهو من الذين لديهم باع طويل وعلم غزير في علم الكلام والمنطق، وصنّف فيهما كتباً قيمة.

وذلك في مسألة إعلال الفعل المزيد على المجرد، إذ قال: «فإن قلت: ما قبل العين في أفعل واستفعل أيضاً ساكن وقد أعلّا حملاً على المجرد، فلم لم تعل هذه أيضاً حملاً عليه. قلت: لأنه لا مانع من الإعلال فيهما لأن ما قبل العين يقبل نقل الحركة إليه بخلاف هذه لأنه لا يقبله أما الألف فظاهر.

٢٧ سعد الدين التفتازاني، شرح التصريف، ٢٣١-٢٣٢.

٢٨ سعد الدين التفتازاني، شرح التصريف، ٢٥٦-٢٥٧.

٢٩ سعد الدين التفتازاني، شرح التصريف، ٢٥٧.

٣٠ سعد الدين التفتازاني، شرح التصريف، ٢٦٣-٢٦٤-٢٦٥.

٣١ سعد الدين التفتازاني، شرح التصريف، ٢٦٤-٢٦٥.

٣٢ سعد الدين التفتازاني، شرح التصريف، ٢٦٦.

٣٣ سعد الدين التفتازاني، شرح التصريف، ٢٨٧.

٣٤ سعد الدين التفتازاني، شرح التصريف ٢٨٧.

٣٥ سعد الدين التفتازاني، شرح التصريف، ٢٩٥-٢٩٩.

وأما الواو والياء فلأنه يؤدي إلى الالتباس فتدبر»[٣٦].

وكذلك في مسألة الفعل المضارع والأمر الأجوف وحذف العين منهما إذا أسكن ما بعده، وإثباته مع الضمير الفاعل المتصل والنون التوكيد[٣٧].

- كثرة العلل وتنوعها.

قد استعمل سعد الدين التفتازاني أكثر من أربعين نوعاً من أنواع العلل، وهي كالآتي:

- علة المحافظة.
- علة المراعاة.
- علة الخفة والثقل.
- علة العمومية واللياقة.
- علة الشمولية المخارج.
- علة منع التقاء الساكنين.
- علة التفضيل.
- علة الفرق.
- علة الأصل.
- علة رفض الابتداء بالساكن.
- علة الشبه.
- علة المعادلة.
- علة منع الالتباس.
- علة القوة.
- علة المناسبة.
- علة الحمل.
- علة كثرة الدوران.
- علة التوسط.
- علة القياس.
- علة القرب.
- علة الفصل.
- علة الرجوع إلى الأصل.
- علة الاستطالة.
- علة التآخي.
- علة العوض.
- علة المتابعة.
- علة اجتماع المثلين.
- علة عدم السماع من العرب.
- علة حماية بنية الكلمة.
- علة العناية.
- علة التنبيه على الأصل.

٣٦ سعد الدين التفتازاني، شرح التصريف، ٣١١-٣١٢.

٣٧ سعد الدين التفتازاني، شرح التصريف، ٢٩٥-٢٩٩.

- علة الجمود.
- علة الدلالة.
- علة زوال العلة.
- علة عدم الاعتداد.
- علة كثرة الحذف.
- علة الأولى.
- علة كثرة الاستعمال.
- علة الكراهة.
- علة التوافق.
- علة التعذر.

٢. **العلة الصرفية عند سعد الدين التفتازاني**

وإن لم يفرد سعد الدين التفتازاني بحثاً خاصاً بالعلة إلا أنه تطرق للحديث عن طبيعتها في ثنايا الكتاب، ويرى أن العلة التي يعتل بها الصرفيون ما هي إلا مناسبات تذكر بعد ذكر الحكم فيقول: «وهذه[أي العلل] مناسبات ذكروها، وإلا فالحاكم بذلك الواضع لا غير»[٣٨]، ويزيد على ذلك عندما يصرّح بأن تلك التأويلات والعلل والتفسيرات كثيراً ما يأتي بها النحاة حفاظاً على قواعد وضعوها، أو أحكام قرروها «فذكروا ذلك التأويل لئلا يلزم خرم قاعدتهم، وإلا فمن أين لهم بهذا، وكذا جميع العلل فإنها مناسبات تذكر بعد الوقوع»[٣٩]، فهو بهذا يبين لنا طبيعة العلة الصرفية وماهيتها، ورأيه فيها بأنها ليست إلا اجتهادات من علماء الصرف لتحليلي الظواهر الصرفية من خلال قياس الشبيه على الشبيه والنظير على النظير، واستقراء الجزئيات ليصلوا بها إلى قواعد كلية عامة، فقواعد العلوم -كما يقول سعد الدين التفتازاني- يجب أن تكون على وجه يصدق كلية، فلذلك حرص العلماء على وضع قواعد كلية وإن وجدوا ما يخرمها قاموا بتعليله بوجه ما حتى ينسجم مع القواعد الكلية؛ لذا كانت العلة تخدم القواعد في كثير من الأحيان

سنتناول الحديث عن العلة لديه وفقاً لترتيب فصول الكتاب بذكر مسألة أو أكثر من كل فصل للاطلاع على العلل التي اتخذ بها غيره من العلماء المتقدمين والمتأخرين فيها، ومن ثم استقراء العلل التي ذكرها ومواردها وتعليله لها

٣. **تعريف التصريف وعلله**

فقد سبق تعريف العلة لغة واصطلاحاً في مقدمة هذا البحث، ونحن الآن بصدد العلل التي وردت في هذا الباب من الكتاب، نقوم أولاً بعرض نموذجين من العلة من هذا الباب لنرى من سبقه إليها من العلماء ومن أخذ بغيرها، ثم نتناول العلل التي ذكرها التفتازاني في هذا الباب نوعاً وموضعاً وتعليلاً

٤. **علة اقتصار الأفعال على الثلاثي والرباعي ومجيء الأسماء خماسياً**

كما هو معلوم أن الأفعال المجردة لا تكون إلا ثلاثية أو رباعية فما زاد على أربعة أحرف فهو مزيد فيه، ولا تكون أقلّ من ثلاثة أحرف أيضاً.

اعتل سعد الدين التفتازاني لهذه المسألة أولاً بشهادة التتبع والاستقراء، فهذه أمتن العلل، وأبسطها وأقواها، ولكنه لم يكتف بها بل اعتل بعلة أخرى ليبين الحكمة من اقتصارها على الثلاثي والرباعي بعد ان أثبت بالاستقراء صحة حكمه، وهي المحافظة على اعتدال المبنى، فالخماسي يثقل بالزيادة، والثنائي يضعف بالنقص، فما كان على بناء حرفين لا يمكنه تقبل ما يتطرق إليه من التغيرات الصرفية[٤٠].

واعتل لمجيء الاسم على خمسة أحرف بأن الاسم أولى من الفعل وأرفع قدراً، ولأن الفعل أثقل من الاسم لدلالته على الحدث والزمان والفاعل[٤١].

وهذا نص ما ذهب إليه سيبويه، إذ يقول: «وليس لبنات الخمسة فعلٌ، كما أنها لا تُكَسَّر للجمع؛ لأنها بلغت أكثر الغاية مما ليس فيه زيادة، فاستثقلوا أن تلزمهم الزوائد فيها؛ لأنها إذا كانت فعلاً فلا بدو من لزوم الزيادات، فاستثقلوا ذلك أن يكون لازماً لهم...»[٤٢].

وجاء السيرافي مبيّناً معنى الثقل الذي أراه سيبويه بأنه ما يلزمه من علامات الاستقبال وضمائر الفاعل والمفعول، وزيادة ميم اسم الفاعل وغيرها من التصريفات التي بها تزداد الحروف فيثقل الفعل[٤٣].

وينقل ابن جني عن المازني قوله: « قال أبو عثمان: وتكون الأسماء على خمسة أحرف لا زيادة فيها، ولا يكون ذلك في الأفعال؛ لأن الأسماء أقوى من الأفعال، فجعلوا لها على الأفعال فضيلة لقوتها، واستغناء الأسماء عن الأفعال...»[٤٤].

٣٨ سعد الدين التفتازاني، شرح التصريف، ٩١-٩٢.

٣٩ سعد الدين التفتازاني، شرح التصريف، ٢٦٤-٢٦٥.

٤٠ سعد الدين التفتازاني، شرح التصريف، ٢٥-٢٦.

٤١ سعد الدين التفتازاني، شرح التصريف، ٢٥-٢٦.

٤٢ عمرو بن عثمان سيبويه، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون (القاهرة: مكتبة الخانجي، ط٣، ١٩٨٨م)، ٣٠١/٤.

٤٣ السيرافي، الحسن بن عبد الله، شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي (لبنان: دار الكتب العلمية، ط١، ٢٠٠٨م)، ١٩٣/٥-١٩٤

٤٤ عثمان بن جني، المنصف، تحقيق: إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين (دار إحياء التراث القديم، ط١، ١٩٥٤م)، ٢٨.

ابـن جنـي فقـد رأى أن الأصـول الثلاثيـة أخـف مـن الثنائيـة فمـن بـاب أولـى أن تكـون أخـف مـن الرباعيـة والخماسـية، ومـع قـرب الرباعيـة مـن الثلاثيـة لـم يسـتعمل منهـا إلا القليـل فمـا ظنـك بالخماسـية علـى طولهـا[٤٥]. واعتـف عبـد القاهـر الجرجانـي بعلـة الثقـل قـائلاً: «لا خماسـي فـي الفعـل لثقلـه أصليـاً»[٤٦].

والعكبري أضاف إلى علة الثقل علة الفرع والأصل، فكما أن الاسم أصل للفرع والفعل فرع عنه كان لا بدّ أن يكون أقل مكانة وقيمة من الأصل[٤٧].

٥. **علة مجيء عين فعل المضارع يفْعَل مفتوحاً إذا كان عين الفعل أو لامه حرفاً من حروف الحلق**

علّـل سـعد الديـن التفتازانـي لهـذه المسـألة بعلـة الثقـل «واشـترط هـذا ليقـاوم حـرف الحلـق فتحـة العيـن، فـإن حـروف الحلـق أثقـل الحـروف»[٤٨]، فلـولا ثقـل حـروف الحلـق لجـاز فيـه الضـم والكسـر أيضـاً

وهـو مـا سـبقه إليـه سـيبويه بقولـه: « وإنمـا فتحـوا هـذه الحـروف لأنهـا سـفلت فـي الحلـق، فكرهـوا أن يتناولـوا حركـة مـا قبلهـا بحركـة مـا ارتفـع مـن الحـروف، فجعلـوا حركتهـا مـن الحـرف الـذي فـي حيزهـا وهـو الألـف»[٤٩]، لتوافـق الحركـة مـع الحـروف الحلقيـة طلبـاً للخفـة علـى اللسـان وتهربـاً مـن الثقـل

وقـد ذهـب المبـرد مذهـب سـيبويه وأكّـد علتـه بقولـه: «وذلـك لأن حـروف الحلـق مـن حيّـز الألـف والفتحـة منهـا»[٥٠]. وشـرح السـيرافي هـذه العلـة بقولـه: «اعلـم أن هـذه الحـروف التـي مـن الحلـق هـي مسـتفلة عـن اللسـان، والحـركات ثلاث: الضـم والكسـر والفتـح، وكل حركـة منهـا مأخـوذة مـن حـرف مـن الحروف...فـإذا كانـت حـروف الحلـق عينـات أو لامـات ثقـل عليهـم أن يضمـوا أو يكسـروا؛ لأنهـم إذا ضمـوا فقـد تكلّفـوا الضمـة مـن بيـن الشـفتين؛ لأن منـه مخـرج الـواو، وإن كسـروا فقـد تكلّفـوا الكسـرة مـن وسـط اللسـان، وإن فتحـوا، فالفتحـة مـن الحلـق، فثَقُـل الضـم والكسـر؛ لأن حـرف الحلـق مسـتفل والحركـة عاليـة متباعـدة منـه، فحركـوه بحركـة مـن موضعـه، وهـي الفتـح؛ لأن ذلـك أخـف عليهـم وأقـل مشـقة»[٥١].

وقد أخذ بهذه العلة جماعة من الصرفيين[٥٢].

٦. **استقراء العلل التي وردت في هذا الفصل ومواضعها، وبيان تعليلاتها.**

- علـة المحافظـة علـى الاعتـدال، وردت فـي مجـيء الفعـل المجـرد إمـا ثلاثيـاً أو رباعيـاً، لـئلا يـؤدي الخماسـي إلـى الثقـل والثنائـي إلـى الضعـف عـن قبـول التغييـرات الطارئـة عليـه[٥٣].

- علة مراعاة الرتبة، وردت في مجيء الاسم خماسياً، ولم يمنع الخماسي في الاسم حطاً لرتبة الفعل عن رتبته[٥٤].

- علة خفة الاسم وثقل الفعل، وردت في مجيء الاسم خماسياً، لكونه أثقل من الاسم لدلالته على الحدث والزمان والفاعل[٥٥].

- علة العمومية واللياقة، وردت في جعل الميزان هو الفاء والعين واللام؛ لأن فَعَلَ أعم الأفعال معنى وأليق من جَعَلَ لخفته[٥٦].

- علة شمولية المخارج، وردت في جعل الميزان هو الفاء والعين واللام، لما فيه من حروف الشفة والوسط والحق[٥٧].

- علة الخفة، وردت في مجيء فاء فَعَلَ مفتوحاً؛ لأن الفتحة أخف الحركات ولرفضهم الابتداء بالساكن[٥٨].

- علة منع التقاء الساكنين، وردت في مجيء عين فَعَلَ متحركاً، لئلا يلزم التقاء الساكنين، في نحو: ضربْتُ، وضربْنَ[٥٩].

- علـة الخفـة، وردت فـي مجـيء فعـل المضـارع مفتـوح العيـن إذا كان عيـن الفعـل أو لامـه حرفـاً مـن حـروف الحلـق، لكـي يقـاوم حـروف الحلـق فتحـة العيـن، فـإن حـروف الحلـق أثقـل الحـروف[٦٠]

- علـة مراعـاة التناسـب بيـن اللفـظ والمعنـى، وردت فـي مجـيء فعُـل يفعُـل بضـم العيـن؛ لأن هـذا البـاب موضـوع للصفـات اللازمـة فاختـاروا فيهمـا الضـم

٤٥ اعثمان بن جني، الخصائص، (مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٤)، ٦١/١

٤٦ عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني، المفتاح في الصرف، تحقيق: علي توفيق الحمد (لبنان: مؤسسة الرسالة، ط١، ١٩٨٧م)، ٢٧.

٤٧ عبد الله بن الحسين العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: عبد الإله النبهان (سوريا: دار الفكر، ط١، ١٩٩٥م)، ٢١٢/٢.

٤٨ سعد الدين التفتازاني، شرح التصريف، ٣٦-٣٧.

٤٩ سيبويه، الكتاب، ١٠١/٤.

٥٠ محمد بن يزيد المبرد، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة (لبنان: عالم الكتب)، ١١١/٢.

٥١ السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ٤٧٧/٤.

٥٢ الحسـن بـن أحمـد أبـو علـي الفارسـي، التعليقـة علـى كتـاب سـيبويه، تحقيـق: د. عـوض بـن حمـد القـوزي (ط١، ١٩٩٠م)، ١٥٧/٤؛ ابـن جنـي، الخصائـص، ١٤٣/٢؛ ابـن يعيـش، علـي بـن يعيـش، شـرح الملوكـي فـي التصريـف، تحقيـق: د. فخـر الديـن قبـاوة (سـوريا: المكتبـة العربيـة، ١٩٧٣م)،١٥٧/٤؛ عثمـان بـن عمـر ابـن الحاجـب، الإيضـاح فـي شـرح المفصـل، تحقيـق: د. موسـى بنـاي العليلـي (العـراق: إحيـاء التـراث الإسلامـي)، ١١٤/٢؛ بـن الحسـن الرضـي، شـرح الشـافية، تحقيـق: محمـد محـي الديـن عبـد الحميـد، وآخـرون (لبنـان: دار الكتـب العلميـة، ١٩٧٥م)، ١١٨/١-١١٩.

٥٣ سعد الدين التفتازاني، شرح التصريف، ٢٥-٢٦.

٥٤ سعد الدين التفتازاني، شرح التصريف، ٢٦.

٥٥ سعد الدين التفتازاني، شرح التصريف، ٢٦.

٥٦ سعد الدين التفتازاني، شرح التصريف، ٣٢.

٥٧ سعد الدين التفتازاني، شرح التصريف، ٣٢.

٥٨ سعد الدين التفتازاني، شرح التصريف، ٣٣.

٥٩ سعد الدين التفتازاني، شرح التصريف، ٣٤.

٦٠ سعد الدين التفتازاني، شرح التصريف، ٣٦-٣٧.

لأنها لا تحصل إلا بانضمام الشفتين رعاية للتناسب بين الألفاظ ومعانيها[٦١].

- علة الخفة- وعلة منع التقاء الساكنين-وعلة عدم جواز توالي أربع حركات في كلمة واحدة، وردت في مجيء الرباعي المجرد على وزن فَعْلَلَ بفتح الفاء واللامين وسكون العين، لا يجوز الابتداء بالساكن ولا يجوز سكون اللام الأولى لالتقاء الساكنين، فاختاروا الفتحة بين الحركات لخفتها ولأنه ليس في الكلام أربع حركات متوالية في كلمة واحدة[٦٢].

- علة الحفاظ على مرتبة الأصل، وردت في مجيء الفعل الثلاثي المزيد فيه إما بحرف أو اثنين أو ثلاثة لا أكثر، وذلك لكيلا يتجاوز ما هو فرع على الأصل في الزنة فلا تكون للفرع مزية على الأصل[٦٣].

- علة تفضيل المتحرك على الساكن، وردت في أيهما حرف زائد في فَعَّلَ بتكرير العين الأولى أم الثانية، حكم الخليل بزيادة العين الأولى لسكونها دون الثانية لأن الحكم بزيادة الساكن أولى من المتحرك، وقيل الثانية لأن الزيادة بالآخر أولى[٦٤].

- علة الفرق، وردت في مجيء مصدر تَدَحْرَجَ مضموماً تَدَحْرُج، وذلك فرقاً بينه وبين فعله[٦٥].

ومما سبق يتبين لنا أن علة الخفة تكررت في خمسة مواضع، وعلة منع التقاء الساكنين تكررت مرتين، وعلة الفرق مرة واحدة، ومجموع العلل الواردة في هذا الفصل بلغ ثلاث عش علة

٧. **فصل في بيان أمثلة تصريف**

٨. **علة إبدال تاء افتعل طاء إذا كان فاؤه صاداً أو ضاداً أو طاء أو ظاء**

اعتل سعد الدين التفتازاني لهذه المسألة بعلة تعسر النطق قائلاً: «واعلم أنه متى كان فاء افتعل صاداً أو ضاداً أو طاء أو ظاءً قُلبت تاؤه أي تاء افتعل طاء لتعسر النطق بالتاء بعد هذه الحروف واختير الطاء لقربها من التاء مخرجاً»[٦٦].

وقد ذكر سيبويه هذا الحكم دون تعليل له[٦٧]، وسار ابن السراج على ما نهج سيبويه في ذكر الحكم وضرب الأمثلة فقط[٦٨]، غير أن السيرافي لم يرض بذكر الأمثلة بلا تعليل بل ذهب إلى أن المشاكلة هي العلة في اختيار الطاء لا التاء إذا كان الفاء حرفاً من حروف الاستعلاء «لمشاكلة الطاء لحروف الاستعلاء بما فيه الاستعلاء والإطباق»[٦٩]؛ والتاء ليست فيها هاتان الصفتان، فكان لا بدّ من الطاء بدل

٩. **استقراء العلل التي وردت في هذا الفصل ومواضعها، وبيان تعليلاتها.**

- علة الأصل، وردت في مجيء الماضي أولاً؛ لأنه يعد الأصل بالنسبة إلى الفعل المضارع، وهو يحصل بزيادة أحرف على الفعل الماضي[٧٠].

- علة رفض الابتداء بالساكن، وردت في فتح أول متحرك من الفعل الماضي، لم يأت ساكناً؛ لأن العرب يرفضون الابتداء بالساكن ومنعاً لالتقاء الساكنين في نحو: افتعل[٧١].

- علة الخفة، وردت في مجيء أول متحرك من الماضي وآخره بالفتحة؛ لأن الفتحة أخف الحركات[٧٢].

- علة الشبه، وردت في مجيء آخر الفعل الماضي متحركاً؛ لأن الفعل الماضي مشابه للاسم في وقوعه موقعه، نحو: زيد ضرب، وزيد ضارب[٧٣].

- علة المعادلة بين الاسم والفعل، وردت في مجيء تاء التأنيث ساكنة في الفعل ومتحركة في الاسم؛ حتى يتعادل الاسم والفعل، خصوا الفعل بالساكنة لأنه أثقل من الاسم[٧٤].

- علة منع الالتباس، وردت في مجيء تاء المتكلم والمخاطب متحركاً في الفعل الماضي، حُرِكت تاء المخاطب والمتكلم خوف اللبس بتاء التأنيث[٧٥].

---

٦١ سعد الدين التفتازاني، شرح التصريف، ٤٤.

٦٢ سعد الدين التفتازاني، شرح التصريف، ٤٥-٤٦.

٦٣ سعد الدين التفتازاني، شرح التصريف، ٤٧.

٦٤ سعد الدين التفتازاني، شرح التصريف، ٥١.

٦٥ سعد الدين التفتازاني، شرح التصريف، ٦٧.

٦٦ سعد الدين التفتازاني، شرح التصريف، ١٥٨.

٦٧ سيبويه، الكتاب، ٢٣٩/٤.

٦٨ امحمد السري ابن السراج، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي (لبنان: مؤسسة الرسالة)، ٢٧١/٣

٦٩ السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ١٢٥/٥.

٧٠ سعد الدين التفتازاني، شرح التصريف، ٨٠-٨١.

٧١ سعد الدين التفتازاني، شرح التصريف، ٨٥.

٧٢ سعد الدين التفتازاني، شرح التصريف، ٨٥.

٧٣ سعد الدين التفتازاني، شرح التصريف، ٨٦.

٧٤ سعد الدين التفتازاني، شرح التصريف، ٨٧.

٧٥ سعد الدين التفتازاني، شرح التصريف، ٨٩.

- علة القوة ومراعاة الرتبة، وردت في مجيء تاء المتكلم مضموماً في الفعل الماضي، أُعْطِي الضم للمتكلم لأنه أقوى الحركات والمتكلم مقدم على غيره فكان أولى به[٧٦].

- علة الخفة ومراعاة الرتبة، وردت في مجيء تاء المخاطب مفتوحاً في الفعل الماضي، أعطي الفتح للمخاطب لخفته بعد أن أخذ المتكلم الضم،

- علة منع الالتباس والمناسبة، وردت في مجيء تاء المخاطبة، بقيت الكسرة والمخاطبة فأعطيتها لئلا تلتبس بالمتكلم والمخاطب، ولأن الياء يقع ضميرها في نحو: اضربي والكسرة أخت الياء، فناسب إعطاؤها المخاطبة[٧٧].

- علة منع الالتباس، وردت في مجيء تُفُعِّل بضم التاء والفاء أيضاً؛ لأنك لو قلت: تُفَعِّل بضم التاء فقط لالتبس بمضارع فعل[٧٨].

- علة منع الالتباس، وردت في ورود ضم الأول وكسر ما قبل الآخر في فُعِلَ، ليبعد عن أوزان الاسم، ولو كسر الأول وضم الثاني لحصل هذا الغرض، ولكن الانتقال من الضمة إلى الكسرة أولى من العكس؛ لأنه انتقال من الثقل إلى الخفة[٧٩].

- علة الحمل على الأصل، وردت في حمل غير الثلاثي عليه في ضم الأول وكسر ما قبل الآخر، ثم حمل غير الثلاثي عليه في ضم الأول كسر ما قبل الآخر[٨٠].

- علة الفرق، وردت في ورود الزوائد الأربع في أول المضارع، وذلك فرقاً بينه وبين الماضي، ولكونه متأخراً عن الزمان الماضي خصوا الزيادة به، والأصل عدم الزيادة فكان نصيب المتقدم أي الفعل الماضي[٨١].

- علة كثرة الدوران، وردت في جعل الزوائد الأربع في أول المضارع حروف اللين، لما احتاجوا إلى حروف لنصب العلامات اختاروا حروف المد واللين لكثرة دورها، إما بنفسها أو ببعضها[٨٢].

- علة القرب ورفض الابتداء بالساكن، وردت في قلب الألف همزة في أول المضارع، لرفضهم الابتداء بالساكن، ولأن مخرج الهمزة قريب من مخرجها[٨٣].

- علة طلب الخفة، وردت في قلب الواو تاء في أول الفعل المضارع؛ لأن زيادة الواو تثقل الكلمة ولا سيما في مثل: ووجل بالعطف، وقلب الواو تاء كثير في الكلام، نحو: تراث وتجاه، فكان أولى بغيرها من الحروف[٨٤].

- علة منع الالتباس، وردت في جعل الواو المنقلة تاء للغائب والغائبتين في أول المضارع، وذلك منعاً للالتباس بالغائب والغائبتين، وإن التبس بالمخاطب والمخاطبين لسهولة الفرق بين المخاطب والغائب، وهناك فرق بينهما في الجمع بالواو والنون، في نحو: يضربون، ويضربن[٨٥].

- علة التوسط، وردت في مجيء علامة الجمع في أول المضارع ياءً، وذلك لتوسط مخرج الياء بين مخرج الهمزة والواو، ولأن الغائب يتوسط بين المتكلم والمخاطب[٨٦].

- علة القياس، وردت في التفريق بين المتكلم وحده وبين المتكلم مع غيره بعلامة في الفعل المضارع، وذلك قياساً على الفعل الماضي؛ لَمَّا كان في الفعل الماضي مفرقاً بين المتكلم وحده، نحو: ضربت، والمتكلم مع غيره، نحو: ضربنا، فُرِّقَ بينهما في الفعل المضارع، نحو: أضرب، نضرب، قياساً على الماضي[٨٧].

- علة الشبه، في ورود النون بين الزوائد الأربع للفعل المضارع، ولمّا احتاجوا حرفاً آخر غير حروف المد واللين اختاروا النون لمشابهتها حروف المد واللين من حيث الخفاء والغنة[٨٨].

- علة منع الالتباس، وردت في حمل يُدحرج، ويُقاتل، ويُفرّح على يُكرم في ضم حرف المضارعة دون العكس؛ لأنه لو فتح الفعل المضارع في هذه الثلاثة ثم حمل يُلى يُكرم دون العكس.ابهتها حروف المد واللين من حيث الخفاء والغنةضارع قياساً على الماضي.ها من الحركرم عليها بالفتح للزم الالتباس ولو في صورة بخلاف العكس، فلا لبس فيه[٨٩].

٧٦ سعد الدين التفتازاني، شرح التصريف، ٨٩.

٧٧ سعد الدين التفتازاني، شرح التصريف، ٨٩-٩٠.

٧٨ سعد الدين التفتازاني، شرح التصريف، ٩٧.

٧٩ سعد الدين التفتازاني، شرح التصريف، ١٠٠-١٠١.

٨٠ سعد الدين التفتازاني، شرح التصريف، ١٠٠-١٠٢.

٨١ سعد الدين التفتازاني، شرح التصريف، ١٠٤.

٨٢ سعد الدين التفتازاني، شرح التصريف، ١٠٧.

٨٣ سعد الدين التفتازاني، شرح التصريف، ١٠٧.

٨٤ سعد الدين التفتازاني، شرح التصريف، ١٠٨.

٨٥ سعد الدين التفتازاني، شرح التصريف، ١٠٩.

٨٦ سعد الدين التفتازاني، شرح التصريف، ١١٠.

٨٧ سعد الدين التفتازاني، شرح التصريف، ١١٠-١١١.

٨٨ سعد الدين التفتازاني، شرح التصريف، ١١٠-١١١.

٨٩ سعد الدين التفتازاني، شرح التصريف، ١٢٠.

- علة الحمل، وردت في إسقاط الناصب للنونات، حملاً للناصب على الجازم في حذف النونات لأن الجزم في الأفعال بمنزلة الجر في الأسماء، فكما حمل النصب على الجر في الأسماء في التثنية والجمع فكذا حمل النصب على الجزم[٩٠].

- علة الخفة، وردت في عدم مجيء أمر المخاطب بدون لام الأمر بخلاف أمر الغائب، جاء أمر المخاطب بدون اللام تخفيفاً عنه لكثرة استعماله بخلاف أمر الغائب فهو قليل الاستعمال[٩١].

- علة القوة، وردت مجيء زيادة همزة وصل في أول الأمر دون غيره من الحروف، لما حذف حرف المضارعة في صياغة الأمر كان لا بدّ من زيادة حرفٍ لدفع الابتداء بالساكن، اختاروا الهمزة من بين الحروف؛ لأنها أقوى الحروف، والابتداء بالأقوى أولى[٩٢].

- علة الثقل ومنع الالتباس، ورود همزة الوصل مضموماً في أول الأمر إذا كان مضارعه مضموم العين؛ وذلك لتكون الهمزة مناسبة لحركة العين؛ ولأن الانتقال من الكسر إلى الضم فيه ثقل، ولو فتحت لالتبس بالمضارع إذا كان للمتكلم[٩٣].

- علة القياس على الأصل المرفوض، وردت مجيء همزة أَكْرِمْ مفتوحاً، جاءت همزة أَكْرِمْ بناء على الأصل المرفوض، أي أن أصله تكرم كان تؤكرم فحذف الهمزة لاجتماع الهمزتين في: أُؤكرم ثم حملوا يكرم وتكرم...الخ عليه[٩٤].

- علة التخفيف، وردت في جواز حذف إحدى التاءين من نحو: تتجب وتتدحرج وغيرهما، لاجتماع المثلين وعدم جواز الادغام رفضاً للابتداء بالساكن، فجاز الحذف تخفيفا[٩٥].

- علة صعوبة النطق، وردت إبدال تاء افتعل طاء إذا كان فاؤه صاداً أو ضاداً أو طاء أو ظاء، لما كان من الصعوبة النطق بالتاء بعد هذه الأحرف أُبْدِلَت التاء طاء[٩٦].

- علة القرب من المخرج، وردت إبدال تاء افتعل طاء إذا كان فاؤه صاداً أو ضاداً أو طاء أو ظاء، لما كان من الصعوبة النطق بالتاء بعد هذه الأحرف أُبْدِلَت التاء طاء، اختاروا الطاء لقربها من التاء مخرجاً[٩٧].

- علة التخفيف، وردت قلب تاء افتعل دالاً إذا كان فاؤه دالاً أو ذالاً أو زياً، وذلك تخفيفا[٩٨].

- علة الفصل، وردت وضع الألف زيادة في نحو: اذهبنانّ، زيدت الألف بين نون جمع المؤنث والنون الثقيلة فصلاً بين النونات الثلاثة، نحو: اذهبنانّ، أصله: اذهبنـنّ[٩٩].

- علة الخفة، وردت اختيار الألف زيادة في نحو: اذهبنانّ، واختص الألف لخفتها[١٠٠].

- علة سهولة النطق، وردت في جواز التقاء الساكنين، في نحو: دابَّة، فإن التقاء الساكنين لا يجوز إلا إذا كان الأول منهما حرف مد والثاني مدغماً في حرف آخر، نحو: دابة؛ جاز ذلك لأن اللسان يرتفع عنهما دفعة واحدة من غير كلفة، كما أن الثاني من الساكنين ليس ساكناً سكوناً خالصاً إنما هو مشوب بالحركة[١٠١].

- علة الرجوع إلى الأصل، وردت في حذف علامة الإعراب أي النون من بعض الأفعال الخمسة مع نوني التوكيد، وذلك يكون عندما يعود الفعل المضارع إلى البناء بعد أن يتصل به نوني التوكيد؛ لأن النون علامة الإعراب في الأفعال الخمسة فلا حاجة إليها بعد بناء المضارع[١٠٢].

- علة الثقل والاستطالة، وردت في حذف واو يفعلون، وتفعلون، وياء تفعلين مع نوني التوكيد؛ لأن الكلمة ثقلت واستطالت وكانت الضمة والكسرة تدلان الواو والياء فحذفتا[١٠٣].

- علة منع الالتباس، وردت في إبقاء ألف يفعلان وتفعلان مع نون الثقيلة، لئلا يلتبسا بفعل الواحد[١٠٤].

- علة منع الالتباس، لا يحذف الواو والياء ضميرا الفاعل مع نون التوكيد إذا انفتح ما قبلهما، لا تحذفان لأنه لا يوجد دليل عليهما من الضم

٩٠ سعد الدين التفتازاني، شرح التصريف، ١٣٦-١٣٧.
٩١ سعد الدين التفتازاني، شرح التصريف، ١٤٣-١٤٤.
٩٢ سعد الدين التفتازاني، شرح التصريف، ١٥١-١٥٢.
٩٣ سعد الدين التفتازاني، شرح التصريف، ١٥٣.
٩٤ سعد الدين التفتازاني، شرح التصريف، ١٥٤.
٩٥ سعد الدين التفتازاني، شرح التصريف، ١٥٨.
٩٦ سعد الدين التفتازاني، شرح التصريف، ١٥٨.
٩٧ سعد الدين التفتازاني، شرح التصريف، ١٥٨.
٩٨ سعد الدين التفتازاني، شرح التصريف، ١٦٢.
٩٩ سعد الدين التفتازاني، شرح التصريف، ١٧١.
١٠٠ سعد الدين التفتازاني، شرح التصريف، ١٧١.
١٠١ سعد الدين التفتازاني، شرح التصريف، ١٧٥-١٧٦.
١٠٢ سعد الدين التفتازاني، شرح التصريف، ١٧٩.
١٠٣ سعد الدين التفتازاني، شرح التصريف، ١٨١.
١٠٤ سعد الدين التفتازاني، شرح التصريف، ١٨٣.

والكسر، لذا تحرك الواو بالضم والياء بالكسر لدفع التقاء الساكنين، نحو: لا تخشَوُنّ، ولا تخشَيِنّ[١٠٥].

- علة الأصل، يفتح مع نوني التوكيد آخر الفعل المضارع للغائب والغائبة؛ لأنه الأصل لفخته فالعدول عنه إنما يكون لغرض[١٠٦].

ومما سبق يتبين لنا أن سعد الدين التفتازاني استعمل علة منع الالتباس في تسعة مواضع وعلة الخفة في ستة مواضع، وكانتا من أكثر العلل دوراناً في هذا الفصل

١٠. فصل المضاعف

١١. علة مجيء فاء الفعل مفتوحاً أو مكسوراً في نحو: ظلْتُ ومسْتُ

كما هو معلوم أن المضاعف في نحو: ظلّ، مسّ يلحقه الحذف عند اتصاله بضمير الرفع الفاعل، كقولهم: مستُ وظلتُ والأصل، مسست وظللت، حذفت الأولى لتعذر الإدغام بسكون الثاني لاتصال الضمير، وقيل المحذوف هو الحرف الثاني من المضاعف لأن الثقل يحصل عندها، وذهب سعد الدين التفتازاني في مسألة فتح الفاء أو كسرها إلى أن الفاء بقيت مفتوحة بحالها بعد حذف السين من مسستُ مع حركتها، وأما كسرها فلأن حركة السين نقلت إليها بعد إسكانها، فكانت علة فتح الفاء بقاءها على أصلها، وعلة كسرها هي نقل حركة السين إليها فهذه من العلل المجوزة فجاز كسر الفاء وفتحها لعلتين مختلفتين

وعند العودة إلى سيبويه نرى أن ما اعتل به سعد الدين التفتازاني هو نص ما قاله سيبويه في فتح فاء الفعل: «ومثل ذلك قولهم: ظِلتُ ومِسْتُ، حذفوا، وألقوا الحركة على الفاء، كما قالوا: خِفْتُ»[١٠٧]، وكعادة سيبويه في كتابه يقيس الشبيه على الشبيه، فشبّه هنا ظِلْتُ ومِسْتُ بـ خِفْتُ، وألحق: ظَلْتُ ومَسْتُ بالكسر بـ لَسْتُ، بهذا اعتل سيبويه بعلة التشبيه في الحالتين معاً

١٢. استقراء العلل التي وردت في هذا الفصل ومواضعها، وبيان تعليلاتها.

- علة ثقل اجتماع المثلين، وردت في نحو: أمليت بمعنى أمللتُ وما شابهها، وأمثاله كثير، قلبت اللام الأخيرة في أمللْتُ ياء فأصبح أمليْتُ لثقل اجتماع المثلين مع تعذر الإدغام لسكون الثاني، ومن أمثاله: تقضى البازي، أي تقضض[١٠٨].

- علة التآخي-علة العوض-علة المتابعة، وردت في كسر آخر الفعل المضارع المضاعف المكسور العين عند دخول الجازم، نحو: لم يفِرِّ، التعليل للعلة الأولى: ذهب إلى أن الساكن إذا حرك حرك بالكسر لما بينهما من التآخي[١٠٩].

- التعليل للعلة الثانية: ذهب إلى أن الجزم قد جعل عوضاً عن الجر عند تعذر الجر كما في الأفعال، فكذا جعل الكسر عوضاً عن السكون عند تعذر السكون[١١٠].

- التعليل للعلة الثالثة: ذهب إلى أنه يمكن القول بأنه انكسر لام الفعل لمتابعة عينه[١١١].

- علة اجتماع المثلين، وردت في وجوب إدغام في اسم الفاعل من الفعل المضاعف، نحو: مادّ، وجب إدغامه لاجتماع المثلين مع عدم المانع من الإدغام[١١٢].

ومما سبق يتبين لنا أن سعد الدين استعمل خمس علل فقط في هذا الفصل، وهي: علة الثقل وعلة التآخي وعلة العوض وعلة المتابعة وعلة اجتماع المثلين

١٣. فصل المعتل

بدأ سعد الدين التفتازاني هذا الفصل بتعريف العلة بأنها تغيير الشيء عن حاله، وذكر أن بعض الصرفيين قد أدخل الهمزة في حروف العلة، والجمهور على خلافه؛ معللاً للجمهور أن الهمزة لا تجري مجرى الواو والألف والياء في كثير من الأبواب؛ ولذا لم يعد المهموز من المعتل[١١٣].

ويرى أن الألف لا تكون إلا منقلة عن الواو أو الياء إذا كان أحد حروف الأصول من المعتل؛ وذلك لأن الألف لا تكون إلا ساكنة وحروف الأصول لا تكون إلا متحركة وهي حروف الماضي من المجرد الثلاثي، وأما في الرباعي فلا يكون حروف الأصول ساكنة سوى الثاني ولا يكون ألفاً لعلتين: الأولى لئلا يلتبس بفاعل من الثلاثي المزيد فيه، والثانية حمل الرباعي على الثلاثي؛ فلمّا امتنع في الثلاثي فمن باب أولى الامتناع في الرباعي[١١٤].

١٤. النوع الأول من المعتل هو المعتل الفاء

١٠٥ سعد الدين التفتازاني، شرح التصريف، ١٨٣-١٨٤.

١٠٦ سعد الدين التفتازاني، شرح التصريف، ١٨٨.

١٠٧ سيبويه، الكتاب، ٤٢٢/٤.

١٠٨ سعد الدين التفتازاني، شرح التصريف، ٢١١-٢١٢.

١٠٩ سعد الدين التفتازاني، شرح التصريف، ٢٣٤-٢٣٥.

١١٠ سعد الدين التفتازاني، شرح التصريف، ٢٣٤-٢٣٥.

١١١ سعد الدين التفتازاني، شرح التصريف، ٢٣٤-٢٣٥.

١١٢ سعد الدين التفتازاني، شرح التصريف، ٢٤٠.

١١٣ سعد الدين التفتازاني، شرح التصريف، ٢٤٤-٢٤٥.

١١٤ سعد الدين التفتازاني، شرح التصريف، ٢٤٧-٢٤٨.

٠،٠،١ علة حذف الواو من الفعل المضارع المعتل الفاء

ذهب سعد الدين التفتازاني إلى أن علة حذف فاء الفعل المضارع الواوي هي الثقل؛ وذلك إذا كان الفعل المضارع على وزن يفْعِل لوقوعها بين الياء والكسرة في مثل: يَعِدُ أصله يَوْعِدُ، فحمل عليه أخواته من النون والتاء والهمزة، وحذف في المصد، نحو: عدة، أصله وِعْدة، للثقل وللحمل على فعله[١١٥].

ما ذهب إليه سعد الدين التفتازاني هو نص ما اعتل به سيبويه إذ يقول: «فلما كان من كلامهم استثقال الواو مع الياء حتى قالوا: ياجَلُ ويِيجَلُ، كانت الواو مع الضمة أثقل، فصرفوا هذا الباب إلى يفعِل، فلما صرفوه إليه كرهوا الواو بين ياء وكسرة فحذفوها...»[١١٦]. بيّن سيبويه أن يفعل إذا كان فاؤه واواً لا يأتي على وزن يفعُل كراهة الثقل وطلب التخفيف بل يُصْرَف إلى يفعِل، وتحذف الواو الواقعة بين الياء والكسرة كراهة الثقل[١١٧].

وسلك المبرد وابن السراج، والسيرافي مسلك سيبويه في هذه العلة[١١٨].

وكذلك أبو علي الفارسي وابن جني والجرجاني، والأنباري[١١٩].

وفسّر العكبري علة الاستثقال التي دعتهم إلى حذف الواو بشيء من التفصيل قائلاً: «اجتمعوا على حذفها، فقالوا: يَعِدُ، والعلة في ذلك أن الياء مقدرة بكسرتين، والواو بضمتين، فإذا وقعت الكسرة بعد الواو فقد توالى ما هو في تقدير خمس حركات...فلما كان إثباتها يؤدي إلى هذا الثقل حذفوا الواو لتبقى الياء والكسرة، وهي متجانسة....»[١٢٠].

وذكر ابن الحاجب دون توضيح لها[١٢١]. وهذه مما اختلف فيه البصريون والكوفيون[١٢٢].

١٥. علة حذف فاء الفعل المضارع في نحو: يطأ ويضع ويسع ويدع.

نصّ سعد الدين التفتازاني على أن علة حذف فاء المضارع إذا كان واوياً نحو: يطَأ، ويسَعُ، وعينه أو لامه حرفاً من حروف الحلق هي علة الأصل أي؛ أن أصل هذه الأفعال يفعِل بالكسر لا بالفتح، ولكنها فتحت مراعاة لحروف الحلق. غير أنه لم يرض بها، فذكر أن كسر العين مع حرف الحلق كثير في الكلام، فلم اختصت هذه الأفعال بها؟ ليجيب قائلاً: «حاصل الكلام أن قد وقعت هذه الأفعال محذوفة الواو ومفتوحة العين فذكروا ذلك التأويل لئلا يلزم خرم قاعدتهم...وإلا فعلى تقدير تسليم ذلك في يطأ ويدع يشكل في مثل يسع، فإن ماضيه وسع مكسور العين كسَلِمَ يسلم، فلم يحكم بأنه في الأصل يفعل مكسور العين»[١٢٣].

وأما يذر فقد حذفت منه الواو مع أنه ليس مسكور العين ولا حرف حلق فيه، إلا أنه أعتل له بأنه بمعنى يدع، حملاً له على ما هو بمعناه[١٢٤].

وإلى هذه العلة أشار سيبويه بقوله: «وأما وَطِئْتُ ووَطِئَ يَطَأُ، ووَسِعَ يَسَعُ، فمثل وَرِمَ يَرِمُ، ووَمِقَ يَمِقُ، ولكنهم فتحوا يَفْعِل وأصله الكسر، كما قالوا: قَلَعَ، يَقْلَعُ، وقرَأَ يَقْرَأُ، فتحوا جميع الهمزة وعامة بنات العين»[١٢٥]

وأخذ به ابن السراج أيضاً وفسّره، فقال: «فإن قال قائل: فإذا كان سقوط الواو لوقوعها بين ياء وكسرة، فلم أسقطوها من يَهَبُ ويضَعُ ويطَأ ويَقَع؟ قيل: الأصل في ذلك يفعِل...وفي المعتل: وَثِقَ يَثِقُ، فسقطت الواو منه؛ لوقوعها بين ياء وكسرة، فصار يَهِبُ ويَطِئ ويَضِعُ ويَقِعُ، ثم فُتِحَ من أجل حرف الحلق...وما لم يكن فيه حرف الحلق في موضع عينه أو لامه لم نجز فيه ذلك»[١٢٦].

وقال عبد القاهر الجرجاني: «وكل ذلك للمحافظة على الأصل، والدلالة عليه بترك العمل على العارض»[١٢٧].

١٦. استقراء العلل التي وردت في هذا الفصل ومواضعها، وبيان تعليلاتها.

- علة عدم الابتداء بالساكن-وعلة عدم الأصل، في انحصار المعتل الفاء بالواو او الياء، ولا يكون الفاء إلا ياءً أو واواً إذ الألف ليس بأصل، فلا يكون فاؤه ألفاً لسكونه، والعرب لا يبدؤون بالساكن[١٢٨].

- علة الثقل، حذف فاء الفعل المضارع الواوي في نحو: يعد، تحذف الواو في هذا الموضع للثقل لأنها واقعة بين الياء والكسرة، مثل الضمة

١١٥ سعد الدين التفتازاني، شرح التصريف، ٢٥٢-٢٥٣.

١١٦ سيبويه، الكتاب، ٥٢/٤-٥٣.

١١٧ سيبويه، الكتاب، ٥٢/٤-٥٣.

١١٨ المبرد، المقتضب، ٢٢٦/١، وابن السراج، الأصول في النحو، ١٠٨/٣، والسيرافي، شرح كتاب سيبويه، ٤٣٣/٤.

١١٩ الحسن بن أحمد أبو علي الفارسي، التكملة (السعودية: جامعة الرياض، ط١، ١٩٨١م)،٢٤٦؛ وابن جني، المنصف، ١٨٤/١؛ عبد القاهر الجرجاني، المقتصد في شرح التكملة، تحقيق: د. أحمد بن عبد الله إبراهيم الدويش (السعودية، ٢٠٠٨م)، ١٣٥٠/٢؛ عبد الرحمن بن محمد الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف (لبنان: المكتبة العصرية، ٢٠٠٣م)، ٦٤٤/٢.

١٢٠ العكبري، شرح التكملة، ٤٧٩.

١٢١ عثمان بن عمر ابن الحاجب، الشافية في علمي التصريف والخط، تحقيق: صالح عبد العظيم الشاع (القاهرة: مكتبة الآداب، ٢٠١٠م)، ٨٩.

122 Adnan YUSUFOĞLU, MOLLA MUSA EL-CALALİNİN NAHİV ve SARF'TAKİ METODLARI, (Ankara: Sonçağ Akademi,1.basskı, 2023), 73-74.

١٢٣ سعد الدين التفتازاني، شرح التصريف، ٢٦٣-٢٦٥.

١٢٤ سعد الدين التفتازاني، شرح التصريف، ٢٦٦.

١٢٥ سيبويه، الكتاب، ٥٤/٤.

١٢٦ ابن السراج، الأصول في النحو، ١٠٨/٣.

١٢٧ الجرجاني، المقتصد في شرح التكملة، ١٣٥٩/٢.

١٢٨ سعد الدين التفتازاني، شرح التصريف، ٢٥٢.

بيـن الكسـرتين، ثـم حملـت أخواتـه عليـه (التـاء والنـون والهمـزة)[١٢٩].

- علة الثقل، في مصدر يعد أي عدة؛ لأنها مصدر يعد والأصل وِعْدة على وزن فِعلة، فثقل الكسرة على الواو فنقلت إلى العين، وحذفت الواو[١٣٠].

- علـة عسـر النطـق، وردت فـي فعـل الأمـر ايجـل بقلـب واوه يـاء، أصلـه أوجـل ولكـن لتعسـر النطـق بالـواو المكسـور مـا قبلهـا قلبـت واوه يـاء أصلـه ايجـل. وهـذا قيـاس مطـرد[١٣١].

- علـة الأصـل، وردت فـي حـذف الـواو مـن يطـأ ويسـع ويـدع رغـم فتـح مـا بعـد الـواو، يعلـل ذلـك بـأن الأصـل فـي هـذه الأفعـال يفْعِـل بالكسـر، إلا أنـه فتـح بعـد حـذف الـواو لحـرف الحلـق، لـذا يكـون الحـذف مـن يفْعِـل بالكسـر[١٣٢].

- علة الحمل على المعنى، حذف الواو من الفعل المضارع يذر، حذف الواو من يذر لكونه في معنى يدع، فحذفت واوه كما حذفت واو يدع[١٣٣].

- علـة عـدم السـماع مـن العـرب أو الإماتـة أو تـرك الاسـتعمال، عـدم وجـود فعـل الماضـي مـن يـدع ويـذر، لـم يسـمع مـن العـرب ودع، ولا وذر، وسـمع يـذر ويـدع فـدلّ ذلـك علـى أنهـم أماتوهمـا، وتركـوا اسـتعمالهما[١٣٤].

- علة التخفيف، مجيء يئس بحذف الياء، ويائس بقلبها ألفاً، وذلك تخفيفاً لهما[١٣٥].

- علـة حمايـة بنيـة الكلمـة، وردت فـي عـدم حـذف الـواو فـي يُوْسِـر مـع مقتضـى الحـذف، وهـو وقوعهـا بيـن اليـاء والكسـرة، فلـم تحـذف لأن فـي حـذف الـواو إضـراراً بالكلمـة إذ أصـل يوسـر يُؤيسـر لتأديتـه إلـى حـذف حرفيـن ثابتيـن فـي الماضـي[١٣٦].

- علة تعسر النطق، قلب الياء واواً في مُوْسِر، ويُوْسِر، وذلك لسكونها وانضمام ما قبلها فتعسر النطق بالياء الساكنة المضموم ما قبلها[١٣٧].

- علة دفع الثقل، وردت في إدغام تاء المنقلبة عن الواو في اوتعد في تاء افتعل فأصبح اتّعد؛ لأن الإدغام يدفع الثقل[١٣٨].

- علة الاهتمام بالإدغام، وردت في إدغام التاء المنقلبة عن الياء في اتّسر ويتّسِر ومُتّسِر، وذلك لاهتمامهم بالإدغام لأنه يصير كحرف واحد[١٣٩].

ممـا سـبق يتبيـن لنـا أن نصـف العلـل الـواردة فـي هـذا النـوع مـن المعتـل هـو دفـع الثقـل وطلـب الخفـة وتعسـر النطـق، وهـي فـي مجموعهـا تعـود لمفهـوم واحـد وهـو التخفيـف علـى المتكلـم دون الإخلال ببنيـة الكلمـة، وقـد وردت علـة حمايـة بنيـة الكلمـة هاهنـا؛ لمـا فـي علـة طلـب الخفـة مـن احتماليـة الإضـرار ببنيـة الكلمـة

١٧. **النوع الثاني من المعتل هو المعتل العين**

١٨. **علة إعلال عين الفعل الواوي واليائي**

اعتـل سـعد الديـن التفتازانـي لمسـألة قلـب عيـن فَعَـلَ المبنـي للفاعـل ألفـاً إذا كان واواً أو يـاءً لتحركهمـا وانفتـاح مـا قبلهمـا، نحـو: بـاع وصـان، والأصـل بيَـعَ، وصَـوَنَ، قلبـت اليـاء والـواو ألفـاً؛ «لأن كلاً منهمـا كحركتيـن لأن الحـركات أبعـاض هـذه الحـروف. ولمـا كانتـا متحركتيـن وكان مـا قبلهمـا مفتوحـاً كان ذلـك مثـل أربـع حـركات متواليـة، وهـو ثقيـل فقلبوهمـا بأخـف الحـروف وهـو الألـف، وهـذا قيـاس مطـرد والعلـة حاصلهـا دفـع الثقـل وعلمنـا بـه بالاسـتقراء»[١٤٠].

ذكـر سـيبويه الحكـم بـدون علـة فقـال: «والألـف تكـون بـدلاً مـن الـواو واليـاء إذا كانتـا لاميـن فـي رمـى وغـزا ونحوهمـا، وإذا كانتـا عينيـن فـي قـال وبـاع والعـاب والمـاء ونحوهـن»[١٤١].

وجـاء المبـرد معـللاً لمـا ذكـره سـيبويه بقولـه: «فـإذا كانـت واحـدة منهمـا عينـاً، وهـي ثانيـة فحكمهـا أن تنقلـب ألفـاً فـي قولـك: فَعَـلَ، وذلـك نحـو قولـك: قـال وبـاع، وإنمـا انقلبـت لأنهـا فـي موضـع حركـة وقـد انفتـح مـا قبلهـا»[١٤٢].

وضّـح السـيرافي علـة هـذا الحكـم بـأن قلـب الـواو واليـاء ألفـاً لثقـل الحـركات عليهمـا، ولكثـرة دورانهمـا علـى اللسـان، ولأن الثقـل يلـزم هـذه الأفعـال فـي

١٢٩ سعد الدين التفتازاني، شرح التصريف، ٢٥٢.

١٣٠ سعد الدين التفتازاني، شرح التصريف، ٢٥٣.

١٣١ سعد الدين التفتازاني، شرح التصريف، ٢٦١-٢٦٢.

١٣٢ سعد الدين التفتازاني، شرح التصريف، ٢٦٣.

١٣٣ سعد الدين التفتازاني، شرح التصريف، ٢٦٦.

١٣٤ سعد الدين التفتازاني، شرح التصريف، ٢٦٦.

١٣٥ سعد الدين التفتازاني، شرح التصريف، ٢٧٠.

١٣٦ سعد الدين التفتازاني، شرح التصريف، ٢٧٠-٢٧١.

١٣٧ سعد الدين التفتازاني، شرح التصريف، ٢٧٢.

١٣٨ سعد الدين التفتازاني، شرح التصريف، ٢٧٢-٢٧٣.

١٣٩ سعد الدين التفتازاني، شرح التصريف، ٢٧٤.

١٤٠ سعد الدين التفتازاني، شرح التصريف، ٢٨٠-٢٨٣.

١٤١ سيبويه، الكتاب، ٢٣٨/٤.

١٤٢ المبرد، المقتضب، ٢٣٤/١.

المستقبل وإن سلمت في الماضي[١٤٣].

وأما ابن جني فقد رأى أن الحركات سلبت منهما هرباً من جمع المتجانسات، فانقلبتا ألفاً لتحركهما في الأصل، وانفتاح ما قبلها الآن[١٤٤].

وقد فصّل ابن عصفور في المسألة واعتل لقلب فعُل وفعِل باستثقال الضمة على الواو والكسرة على الواو والياء، فقلبتا ألفاً لخفتها، ولتكون عين الفعل من جنس حركة الفاء وتابعة لها، وأما فعَل بالفتح لثقل حرف العلة ولثقل توالي المثلين وهما فتحة الفاء وفتحة العين، فقلبتا ألفاً للخفة ولتكون العين حرفاً من جنس حركة الفاء[١٤٥].

قال الرضي: «أقول: اعلم أن علة قلب الواو والياء المتحركتين المفتوح ما قبلهما ألفاً ليس في غاية المتانة؛ لأنهما قلبتا ألفاً للاستثقال، على ما يجيء، والواو والياء إذا انفتح ما قبلهما خفّ ثقلهما، وإن كانتا أيضاً متحركتين، والفتحة لا تقتضي مجيء الألف بعدها اقتضاء الضمة للواو والكسرة للياء، ألا ترى إلى كثرة نحو: قوْل وبيْع وعدم نحو قُيْل وبُيْع بضم الفاء وقِوْل وبِوْع بكسرها؛ لكنهما قلبتا ألفاً مع هذا لأنهما وإن كانتا أخف من سائر الحروف الصحيحة لكنَّ كثرة دوران حروف العلة، وهما أثقلهما، جوزت قلبهما إلى ما هو أخف منهما من حروف العلة: أي الألف، ولا سيما مع تثاقلهما بالحركة وتهيؤ سبب تخفيفهما بقلبهما ألفاً، وذلك بانفتاح ما قبلهما، لكون الفتحة مناسبة للألف»

ولم يرض الرضي عن علة قلب الواو والياء ألفاً فقال: « اعلم أن علة قلب الواو والياء المتحركتين المفتوح ما قبلهما ألفاً ليس في غاية المتانة؛ لأنهما قلبتا ألفاً للاستثقال، على ما يجيء، والواو والياء إذا انفتح ما قبلهما خفّ ثقلهما، وإن كانتا أيضاً متحركتين»[١٤٦]، غير أنه عاد وأخذ بها معللاً ذلك بثلاثة أوجه

الأول: خفة الألف، والثاني: انفتاح ما قبلها، والثالث: تحركهما، فهذه الأوجه الثلاثة جعله يرجحها[١٤٧].

١٩. **استقراء العلل التي وردت في هذا الفصل ومواضعها، وبيان تعليلاتها.**

- علة الثقل، قلب الواو والياء ألفاً في الماضي المجرد الثلاثي المعتل العين، نحو صان وباع، والأصل صون وبيع قلبت الواو والياء ألفاً لأن كلاً منهما كحركتين لأن الحركات أبعاض هذه الحروف. ولما كانتا متحركتين وكان ما قبلهما مفتوحاً كان ذلك مثل أربع حركات متوالية، فجاء القلب بحرف خفيف وهو الألف تهرباً من الثقل[١٤٨].

- علة التنبيه على الأصل، وردت في مجيء نحو: صَيَدَ البعير وقَوَدَ على الأصل، جاء كل من صيد وقود شاذاً تبيهاً على الأصل[١٤٩].

- علة الجمود، وردت في عدم قلب ياء ليس ألفاً. فإن أصله لَيِسَ؛ لأنه لما لم يكن من الأفعال المتصرفة التي يجيء منها الماضي والمضارع وغيرهما ولم يجئ منه إلا أربعة عشر بناء للماضي[١٥٠].

- علة الحمل على الحرف، وردت في إسكان عين لَيِسَ، وكان الكسر ثقيلاً نقلوها إلى حال لا يكون للأفعال المتصرفة وهو إسكان العين ليكون على لفظ الحرف، نحو: ليت[١٥١].

- علة الدلالة، نقل فعَل إلى فعُل وفعِل من الواوي واليائي من المعتل العين، وذلك ليدل كل من الضم والكسر على الواو والياء عن اتصل بالماضي المجرد المبني للفاعل ضمير المتكلم أو ضمير المخاطَب أو ضمير جمعِ المؤنث الغائب في نحو: قال وباع، قُلْتُ وبِعْتُ، وبِعْنَ[١٥٢].

- علة التخفيف، كسر الفاء من الماضي المجرد للمفعول إذا كان معتل العين، أي من مفتوح العين ومضمومه ومكسوره واوياً كان أو يائياً فتقول: صِيْنَ في الواوي واعتلاله بالنقل والقلب لأن أصله صُونَ فنقل حركة الواو إلى ما قبله بعد إسكانه ثم قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها[١٥٣].

- علة الحمل على الأصل، وردت في اعتلال يخاف من الواوي ويهاب من اليائي بالنقل والقلب، أما النقل فهو نقل حركة الواو والياء إلى ما قبلهما، فإن الأصل يَخْوَفُ ويَهْيَبُ كيعلم وأما القلب فهو قلب الواو والياء ألفاً لتحركهما في الأصل وانفتاح ما قبلهما حملاً للمضارع على الماضي[١٥٤].

- علة منع التقاء الساكنين، حذف العين من المضارع المعتل العين عند دخول الجازم، تحذف العين أي عين الفعل وهو الواو والألف والياء إذا أسكن ما بعده وذلك في نحو: لم يَصُنْ بحذف حركة النون ثم حذف الواو منعاً لالتقاء الساكنين[١٥٥].

---

١٤٣ السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ٢٤٧/١.

١٤٤ ابن جني، المنصف، ٢٤٧/١

١٤٥ ابن عصفور، الممتع، ٤٣٨/٢.

١٤٦ الرضي، شرح الشافية، ٩٥/٣.

١٤٧ الرضي، شرح الشافية، ٩٥/٣.

١٤٨ سعد الدين التفتازاني، شرح التصريف، ٢٨١.

١٤٩ سعد الدين التفتازاني، شرح التصريف، ٢٨١.

١٥٠ سعد الدين التفتازاني، شرح التصريف، ٢٨١-٢٨٢.

١٥١ سعد الدين التفتازاني، شرح التصريف، ٢٨٢.

١٥٢ سعد الدين التفتازاني، شرح التصريف، ٢٨٢-٢٨٣.

١٥٣ سعد الدين التفتازاني، شرح التصريف، ٢٨٨.

١٥٤ سعد الدين التفتازاني، شرح التصريف، ٢٩٠-٢٩١.

١٥٥ سعد الدين التفتازاني، شرح التصريف، ٢٩١-٢٩٢.

- علة زوال العلة، وردت في إثبات العين من المضارع المعتل العين عند دخول الجازم أو نوني التوكيد، في نحو: لم يصونا ولم يصونوا بالإثبات فيهما لتحرك ما بعده؛ ولزوال علة الحذف وهو التقاء الساكنين[١٥٦].

- علة عدم الاعتداد بالحركة العارضة، عدم إعادة العين المعتل من المضارع في نحو: صنِ الشيء، ولم تعد العين في صنِ الشيءَ وبعِ الفرسَ وخفِ القوم لأن الحركات عارضة لا اعتداد بها[١٥٧].

- علة المناسبة، قلب الواو ألفاً في الماضي المزيد المعتل العين نحو: أجاب، وذلك لتحركها لأن أصله: أجْوَبَ، وانفتاح ما قبلها وذلك بعد نقل حركة الواو إليها فيصبح أجاب، فقلبت الواو ألفاً[١٥٨].

- علة المناسبة، قلب الواو ياء في المضارع المزيد المعتل العين نحو: يُجيب، وذلك لسكونها وانكسار ما قبلها والكسر يناسبه الياء. يجيْبُ أصله يُجْوِبُ، فبعد نقل حركة الواو وهي الكسرة إلى ما قبلها، تقلب الواو ياء لتناسب الكسرة[١٥٩].

- علة منع التقاء الساكنين، حذف الألف المنقلبة عن الواو في مصدر إجابة، إجابة أصلها إجواباً نقلت حركة الواو إلى ما قبلها وقلبت ألفاً كما في الفعل ثم حذفت لالتقاء الساكنين، وعوضت عنها تاء في الآخر[١٦٠].

- علة الحمل على الأصل، إعلال أجاب يجيب إجابة، أعلّوا هذا الباب أجاب يجيب وهو المزيد حملاً على المجرد جاب[١٦١].

- علة الحمل على الأصل، وردت في عدم إعلال أعورّ وأسودّ، لم يعلوا نحو: اِعْورَّ واسوَدَّ كما لم يعلوا نحو: سَوُدَ وعَوُرَ لأنهم يقولون: الأصل في الألوان والعيوب: افْعَلَّ وافْعَالَّ بدليل اختصاصهما بهما، والبواقي محذوفات أي المجرد منهما، فلا يعل كما لا يعل الأصل[١٦٢].

- علة الحمل على الفعل، وردت في إعلال المصدر حملاً على إعلال الفعل في انقاد انقياداً، انقاد ينقاد والأصل انقود ينقود انقياداً والأصل: انقواداً قلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها مع إعلال الفعل، وكذا في كل مصدر أعل فعله[١٦٣].

- علة منع الالتباس، وردت في عدم نقل حركة الياء في انقياد إلى ما قبلها؛ لئلا يلزم الالتباس بمصدر فعل أفعل إفعال، وذلك يحذف[١٦٤].

- علة الخفة-علة زوال علة الإعلال، وردت في عدم إعلال هذه الأفعال المزيد فيها وهي: قوَّلَ، قاول، تقوّل، تقاول، زيّن، وتزيّن، وساير وتساير، واسودّ، يصح سائر تصاريفها، فتصريف جميعها كتصريف الصحيح بعينه لعدم علة الإعلال وكون العين في هذه الأمثلة في غاية الخفة لسكون ما قبله[١٦٥].

- علة منع الالتباس، وردت في مجيء المبني للمفعول من قاول قوول، ومن تقاول تُقُوول، جاء المبني للمفعول من قاول قوول ومن تقاول تُقُوول بلا إدغام لئلا يلتبس بالمبني للمفعول من قُوِّل وتُقُوِّلَ[١٦٦].

- علة الخفة، وردت في إعلال عين اسم الفاعل من المجرد الثلاثي الواوي واليائي بالهمزة، اسم الفاعل من الثلاثي المجرد يَعْتلّ عينه بالهمزة سواء كان واوياً أو يائياً كصائن وبائع والأصل صاون وبايع، قلبت الواو والياء همزة؛ لأن الهمزة في هذا المقام أخف منهما[١٦٧].

- علة كثرة الحذف، حذف عين اسم الفاعل، وليس علامة الفاعل في شاك وأصله شاوك، وليس المحذوف ألف فاعل؛ لأن حروف العلة كثيراً ما تحذف بخلاف العلامة[١٦٨].

- علة الأولى، حذف واو اسم المفعول من الثلاثي المجرد المعتل العين، نحو: مصون، ومبيع. وليس عينه، لأنها زائدة والزائد بالحذف أولى والأصل مصوون ومبيوع[١٦٩].

مما سبق يتبين لنا أن سعد الدين التفتازاني استعمل أكثر من اثنتين وعشرين علة هاهنا، وكان نصيب علة الخفة والثقل أربعاً، وعلة منع الالتباس اثنتين، وعلة الحمل خمساً، وعلة المناسبة اثنتين

٢٠. النوع الثالث من الأنواع السبعة المعتل اللام

٢١. علة قلب الواو ياء إذا اجتمعتا وكانت الأولى منهما ساكنة والأخرى متحركة

١٥٦ سعد الدين التفتازاني، شرح التصريف، ٢٩٤-٢٩٥.
١٥٧ سعد الدين التفتازاني، شرح التصريف، ٢٩٥.
١٥٨ سعد الدين التفتازاني، شرح التصريف، ٣٠١.
١٥٩ سعد الدين التفتازاني، شرح التصريف، ٣٠١.
١٦٠ سعد الدين التفتازاني، شرح التصريف، ٣٠١.
١٦١ سعد الدين التفتازاني، شرح التصريف، ٣٠١-٣٠٢.
١٦٢ سعد الدين التفتازاني، شرح التصريف، ٣٠٣.
١٦٣ سعد الدين التفتازاني، شرح التصريف، ٣٠٦.
١٦٤ سعد الدين التفتازاني، شرح التصريف، ٣٠٦-٣٠٧.
١٦٥ سعد الدين التفتازاني، شرح التصريف، ٣١١-٣١٢.
١٦٦ سعد الدين التفتازاني، شرح التصريف، ٣١٣.
١٦٧ سعد الدين التفتازاني، شرح التصريف، ٣١٣-٣١٤.
١٦٨ سعد الدين التفتازاني، شرح التصريف، ٣١٦.
١٦٩ سعد الدين التفتازاني، شرح التصريف، ٣١٩.

علّل سعد الدين التفتازاني لهذه المسألة بقوله: « ومن اليائي مرمِيّ بقلب واوه ياءً بكسر ما قبلها أي ما قبل الياء، يعني أن أصله مرموي قلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء وكسر ما قبل الياء لتسلم الياء وإنما قلبت الواو ياء لأن الواوَ والياء إذا اجتمعتا في كلمة واحدة والأولى منهما ساكنة سواء كانت الواو أو الياء قلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء وذلك قياس مطرد طلباً للخفة واشترط سكون الأولى واختير الياء لخفتها»[١٧٠]. أي اعتل لهذه المسألة بعلة الخفة.

علّل سيبويه لهذه المسألة بتعليل صوتي فقد رأى أن الواو تقلب ياء بشرط سكون الأولى منهما وذلك لأنهما بمثابة التي اقتربت مخارجها لكثرة استعمالهم إياهما، فلما اجتمعتا وليس بينهما حاجز كان دمجهما ورفع اللسان من مكان واحد أيسر وأخف عليهم، وأما اختيار الياء على الواو لخفتها وشبهها بالألف، نحو: سيّد، وصيّب، وإنما أصلهما: سيْوِدٌ، وصَيْوِبٌ[١٧١].

وأما المبرد فقد ذهب مذهب سيبويه بأن مخارجهما متقاربة وأنهما مشتركتان في المدّ والليّن فيدغم إحداهما في الأخرى إن اجتمعتا في كلمة واحدة[١٧٢].

وأخذ بهذه العلة كثير من النحاة[١٧٣].

٢٢. **استقراء العلل التي وردت في هذا الفصل ومواضعها، وبيان تعليلاتها**

- علة التفريق، وردت في كتابة الياء المنقلبة عن الألف بصورة الياء، وذلك للتفريق والتمييز بين الألف المنقلبة عن الواو والألف المنقلبة عن الياء[١٧٤].

- علة الخفة، قلب لام الفعل من المعتل ألفاً، فالمجرد تقلب الواو والياء اللتان هما لام الفعل من الناقص ألفاً إذا تحركتا وانفتح ما قبلهما كغزا ورمى والأصل غزو ورمي[١٧٥].

- علة منع الالتباس، وردت في عدم قلب الواو والياء في نحو: يُغْزَوَان، يُرمَيَان، فلا تقلب اللام في هذه المسألة لئلا تزول الفتحة ولو قلب ألفاً وحذف الألف لأدى إلى الالتباس ولو في صيغة[١٧٦].

- علة المناسبة، قلب الواو والياء ألفاً إن تحركتا وانفتح ما قبلهما، إذا تحركتا وانفتح ما قبلهما ولم يكن بعدهما ما يوجب فتح ما قبله احترازاً من نحو: غزوا ورميا وعصوان ورحيان، ويَرْضَيَان وارْضَيا[١٧٧].

- علة منع التقاء الساكنين، قلب اللام ألفاً وحذفها في نحو: فعلوا إذا كان ما قبل اللام مفتوحاً؛ لأن اللام وما قبله متحركان في هذا المثال البتة وحركة اللام الضمة لأجل الواو كنصروا وضربوا فحركة ما قبلها إن كانت فتحة تقلب اللام ألفاً وتحذف الألف لالتقاء الساكنين[١٧٨].

- علة الثقل ومنع التقاء الساكنين، حذف اللام في نحو: فعلوا إذا كان ما قبل اللام مكسوراً أو مضموماً، وإن كانت ضمة أو كسرة تسقطان أو تنقلان لثقلهما على اللام فتسقط اللام لالتقاء الساكنين ففي الكل وجب حذف اللام[١٧٩].

- علة المناسبة، قلب الواو ألفاً في فَعِلَ في المعتل اللام، وهو سواء كان واوياً أو يائياً فلامه ياء لأن الواو تقلب ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها كرضي أصله رضو بدليل رضوان[١٨٠].

- علة المناسبة، ضمّ الكسرة في فَعِلَ في الفعل المعتل إذا اتصلت به واو الجماعة، نحو: رَضِيَ، رَضُوا قلبت الكسرة ضمة لتناسب الواو عند اتصال واو الجماعة[١٨١].

- علة الخفة، وردت في فتح الواو والياء في النصب، نحو: لن يرميَ، لن يدعوَ. لفخة الفتحة على الواو والياء[١٨٢].

- علة عدم الالتباس، قلب الألف في نحو يرضيان ياء؛ لأن الألف تقتضي فتحة ما قبله ولو تقلب الياء ألفاً وتحذف لأدى إلى الالتباس حال النصب[١٨٣].

---

١٧٠ سعد الدين التفتازاني، شرح التصريف، ٣٦٦-٣٦٧.

١٧١ سيبويه، الكتاب، ٣٦٥/٤.

١٧٢ المبرد، المقتضب، ٢٢٢/١-٢٢١.

١٧٣ السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ٢٧٢/٥-٢٧٣، والعكبري، شرح التكملة، ٥٤٤، وابن يعيش، علي بن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، تحقيق: إميل بديع يعقوب، ٣٧٠/٥، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ٢٠٠١م، والرضي، شرح الشافية، ١٤٠/٣.

١٧٤ سعد الدين التفتازاني، شرح التصريف، ٣٢٧.

١٧٥ سعد الدين التفتازاني، شرح التصريف، ٣٢٦.

١٧٦ سعد الدين التفتازاني، شرح التصريف، ٣٢٧.

١٧٧ سعد الدين التفتازاني، شرح التصريف، ٣٢٨.

١٧٨ سعد الدين التفتازاني، شرح التصريف، ٣٣٢.

١٧٩ سعد الدين التفتازاني، شرح التصريف، ٣٣٣.

١٨٠ سعد الدين التفتازاني، شرح التصريف، ٣٣٥.

١٨١ سعد الدين التفتازاني، شرح التصريف، ٣٣٧.

١٨٢ سعد الدين التفتازاني، شرح التصريف، ٣٤٣.

١٨٣ سعد الدين التفتازاني، شرح التصريف، ٣٤٦.

- علة الثقل-علة الأَولوية، يرعوي أصله يرعوو، ولم يدغم، بل أعله بقلب الواو ياء وذلك لأن الإعلال مقدم على الإدغام[١٨٤].

- علة القياس، وردت في إعادة حروف العلة من المعتل اللام من الفعل الأمر عند دخول نوني التوكيد عليه، وإذا أدخلت عليه نون التوكيد أي على نحو: اغز وارم وارض خفيفة كانت النون أو ثقيلة، أعيدت اللام المحذوفة فقلت اغزُوَنَّ بإعادة الواو، وارمين بإعادة الياء، وارضيَنَّ بإعادة الألف وردها إلى أصلها وهو الياء ضرورة تحركها. وذلك لأن هذه الحروف بمنزلة الحركة في الصحيح وأنت تعيد الحركة ثمة، فكذا هنا تعيد اللام[١٨٥].

- علة منع التقاء الساكنين – علة الثقل، حذف لام اسم الفاعل من نحو: غاز، وراض، ورامي،...وأصل غازٍ غازِو كناصر، قلبت الواو ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها فصار غاز، وكذا راض أصله راضو جعل راضي فحذفت ضمة الياء استثقالاً فاجتمع ساكنان الياء والتنوين فحذفت الياء لالتقاء الساكنين[١٨٦]

- علة المناسبة، قلب واو اسم الفاعل من نحو: غاز، وأصل غازٍ غازِو كناصر قلبت الواو ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها فصار غازٍ[١٨٧].

- علة قياس الفرع على الأصل، وردت في اسم الفاعل المؤنث نحو: غازية، راضية، قلب واو اسم الفاعل من غازية ياءً مع عدم تطرفها لأن المؤنث فرع المذكر لكون بناء المؤنث غالباً على الزيادة...فلما قلبوها في الأصل قلبوها في الفرع[١٨٨].

- علة الخفة، قلب واو اسم المفعول من الثلاثي المعتل اللام الواوي ياء، من اليائي مرمِيّ أصله مرموي قلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء وذلك قياس مطرد للخفة[١٨٩].

- علة عدم الاعتداد بالمد، وردت في عدم قلب الواو في عَدَوّ، وهي رابعة وما قبلها غير مضموم؛ لأن المدة لا اعتداد بها فكأن ما قبلها مضموم[١٩٠].

- علة الإطالة-علة الحمل على الفعل، قلب واو مدعي ومغزي خلافاً عدوّ؛ لأن نحو: مغزُوٌّ طال فثقل والياء أخف فعدل إليه بخلاف فعول أو أنه محمول على فعله فافهم[١٩١].

- علة الخفة، كل واو وقعت رابعة فصاعداً وما قبلها غير مضموم تقلب ياء؛ تخفيفاً لثقل الكلمة بالطول والمزيد فيه كذلك لا محالة فتقلب فيه الواو ياء...وتقول مع الضمير: أعطيْتُ، وأمثالها بقلب الواو[١٩٢].

مما سبق يتبين لنا أن سعد الدين التفتازاني قد استعمل علة الخفة والثقل في ستة مواضع، وعلة المناسبة في أربعة مواضع كما أتى بعلة منع التقاء الساكنين، والحمل، والإطالة، وعدم الاعتداد بالمد، والقياس، والأولوية، والتفريق

٢٣. **النوع الرابع المعتل العين واللام(اللفيف المقرون)**

٢٤. **علة اعتلال اللام دون العين في اللفيف المقرون**

أجمل سعد الدين التفتازاني القول في اللفيف المقرون بقوله: «فجميع ما عرفته في رمى يرمي فاعرفه هاهنا بعينه»[١٩٣]، فتقول في شوَى يشوي شيّاً مثل: رمى يرمي رمياً، فاجتمعت الواو والياء فقلبت الواو ياء، ولم تقلب ألفاً لئلا يلزم حذف إحدى الألفين فتختل الكلمة، وبما أن عين الفعل ولامه هنا حرفا علة، لِمَ أعلّ اللام دون العين؟ ثم اعتل له بعلة الأولوية، وذلك بأن آخر الكلمة أولى بالتغيير من العين، فلا تعل العين في صيغة من الصيغ حملاً لها على الفعل[١٩٤].

وقد سبقه إلى هذا التعليل عبد القاهر الجرجاني فقال: « الأولى بالإعلال اللام؛ لأنه طرف والتغيير بالطرف أليق منه بالوسط الذي هو في حد التحصن»[١٩٥].

وتبعه العكبري، وابن يعيش، والرضي في ذلك[١٩٦].

٢٥. **استقراء العلل التي وردت في هذا الفصل ومواضعها، وبيان تعليلاتها.**

- علة الأولوية، وردت في إعلال اللام دون العين في شَوَيَ؛ لأن آخر الكلمة أولى بالتغيير والتصرف فيه فلا تعل العين في صيغة من الصيغ[١٩٧].

١٨٤ سعد الدين التفتازاني، شرح التصريف، ٣٥١-٣٥٠.

١٨٥ سعد الدين التفتازاني، شرح التصريف، ٣٥٨-٣٥٩.

١٨٦ سعد الدين التفتازاني، شرح التصريف، ٣٦٠-٣٦١

١٨٧ سعد الدين التفتازاني، شرح التصريف، ٣٦٠.

١٨٨ سعد الدين التفتازاني، شرح التصريف، ٣٦٢-٣٦٣.

١٨٩ سعد الدين التفتازاني، شرح التصريف، ٣٦٦-٣٦٧.

١٩٠ سعد الدين التفتازاني، شرح التصريف، ٣٧٣.

١٩١ سعد الدين التفتازاني، شرح التصريف، ٣٨٠-٣٨١.

١٩٢ سعد الدين التفتازاني، شرح التصريف، ٣٨٠-٣٨١.

١٩٣ سعد الدين التفتازاني، شرح التصريف، ٣٨٠.

١٩٤ سعد الدين التفتازاني، شرح التصريف، ٣٨٠-٣٨١.

١٩٥ الجرجاني، المقتصد في شرح التكملة، ١٥٧١/٢.

١٩٦ العكبري، شرح التكملة، ٥٨٨، وابن يعيش، شرح المفصل، ٥٠٥/٥، والرضي، شرح الشافية، ١١٣/٣.

١٩٧ سعد الدين التفتازاني، شرح التصريف، ٣٨٠-٣٨١.

- علة الخفة، وردت في إعلال قَوِوَ ليصبح قَوِيَ دون الإدغام، وتقول قَوِيَ يَقْوى قُوَّةً الأصل قوو يقوو فأعل إعلال رضي يرضى، ولأن قَوِى أخف من قَوَّ بالإدغام فاعتبر اجتماع الواوين في القوة للإدغام فإنه موجب للخفة[١٩٨].

- علة قياس الفرع على الأصل، وردت في عدم قلب العين من رَوِيَ ألفاً، لئلا يلزم في المضارع يَرَايُ كيخاف بياء مضمومة ولأن فعِل مكسور العين فرع فعَل المفتوح العين ولم تقلب في المفتوح فلم تقلب في المكسور فقوى يقوى وروى يروي كرضي يرْضَى في جميع أحكامه بلا مخالفة[١٩٩].

- علة كثرة الاستعمال، وردت في حذف العين من استحى، حذفت العين لكثرة الاستعمال كما قالوا: لا أدر في لا أدري يعني ليس الحذف للإعلال بل على سبيل الاعتباط مثله من لا أدر[٢٠٠].

وبهذا يتبين أن سعد الدين التفتازاني قد أجمل الكلام في هذا النوع بإحالة إحكامه وعلله إلى النوع الثالث وهو المعتل اللام حملاً عليه، فلم يستعمل سوى أربع علل، وهي: الأولوية والخفة والقياس وكثرة الاستعمال

٢٦. **النوع الخامس من الأنواع السبعة المعتل الفاء واللام(اللفيف المفروق)**

٢٧. **علة إلحاق هاء السكت باللفيف المفروق**

أخذ سعد الدين التفتازاني في هذه المسألة بعلة التخلص من الابتداء بالساكن، تقول في الأمر من: قِ يا رجل على وزن عِ فيصير على حرف واحد، فيلزمه لحوق الهاء في الوقف، نحو: قِهِ لئلا يلزم الابتداء بالساكن عند الوقف، وإما عند الوصل فلا يلزم[٢٠١].

ذهب سيبويه إلى أنه «يلزمها الهاء في الوقف من تركها في أخشَ؛ لأنه مجحف بها؛ لأنها ذهبت منها الفاء واللام»[٢٠٢]، ومن باب أولى أن يلزمها في فعل الأمر إذا بقي على حرف واحد

وتبعه من أتى بعده من الصرفيين من أمثال ابن السراج، والسيرافي وأبو علي وعبد القاهر الجرجاني[٢٠٣].

فيقول عبد القاهر الجرجاني: «وأما الأمر من وَقَيْتَ والنهي، فليس فيه إلا إلحاق الهاء، نحو: قِهْ ولا تَقِهْ، أما في الأمر فللضرورة، لأجل أنه لا بد من حرف تبتدئ به، وآخر تقف عليه، إذ التمست أن تجمع بين الوقف الابتداء في حرف واحد كان بمنزلة أن تطلب اللفظ بالحرف متحركاً وساكناً في حال واحدٍ»[٢٠٤].

٢٨. **استقراء العلل التي وردت في هذا الفصل ومواضعها، وبيان تعليلاتها.**

- علة الحذف، قِ فعل أمر، وتقول في الأمر قِ يا رجل على وزن عِ فيصير على حرف واحد كما ترى لأن الفاء محذوفة وقد حذف حروف المضارعة ولام الفعل ولم يبق غير العين[٢٠٥].

- علة عدم الابتداء بالساكن، قه فعل أمر لحقه الهاء، الأمر لحوق الهاء في الوقف نحو: قِهِ لئلا يلزم الابتداء بالساكن إن سكنت الحرف الواحد للوقف أو الوقف على المتحرك إن لم يسكن وكلاهما ممتنع، وأما في حال الوصل فتقول: ق يا رجل[٢٠٦].

- علة المناسبة، وردت في قلب الواو ياءً في ايْجَ، تقلب الياء واواً لسكونها وانكسار ما قبلها فإن الأصل اوج[٢٠٧].

لم يستعمل إلا ثلاث علل، وهي: علة الحذف، ومنع الابتداء بالساكن، والمناسبة.

٢٩. **النوع السادس من الأنواع السبعة المعتل الفاء والعين**

بيّن سعد الدين التفتازاني إلى أنه لم يأت من هذا النوع فعل، ولا اسم مما يكون فاؤه وعينه واوين لثقل هذا القسم، وقد أشار إلى بعض أمثلة، نحو: بين في اسم مكان، ويوم، وويل، مما يدلّ على أنه يأتي الاسم من هذين القسمين، أي إذا كان فاؤه وعينه ياءً وواواً، أو ياءين، أما الفعل فلا؛ لأنه أثقل من الاسم

ولهذا لم يستعمل العرب أفعال الويح والويل؛ لأن ذلك يوجب اعتلال الفاء والعين معاً فتجنبوا استعماله لئلا يتوالى إعلالان[٢٠٨].

٣٠. **استقراء العلل التي وردت في هذا الفصل ومواضعها، وبيان تعليلاتها.**

---

١٩٨ سعد الدين التفتازاني، شرح التصريف، ٣٨٠-٣٨١.

١٩٩ سعد الدين التفتازاني، شرح التصريف، ٣٨٢-٣٨٣

٢٠٠ سعد الدين التفتازاني، شرح التصريف، ٣٩٤.

٢٠١ سعد الدين التفتازاني، شرح التصريف، ٤٠٠-٤٠١.

٢٠٢ سيبويه، الكتاب، ١٥٩/٤، ١٦٠.

٢٠٣ ابن السراج، الأصول في النحو، ٣٨٢/٢-٣٨٣، السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ٣٠/٥، أبو علي الفارسي، التكملة، ٢٢، الجرجاني، المقتصد في شرح التكملة، ٢٧٤/١.

٢٠٤ الجرجاني، المقتصد في شرح التكملة، ٢٧٤/١.

٢٠٥ سعد الدين التفتازاني، شرح التصريف، ٤٠٠

٢٠٦ سعد الدين التفتازاني، شرح التصريف، ٤٠٠-٤٠١.

٢٠٧ سعد الدين التفتازاني، شرح التصريف، ٤٠٢.

٢٠٨ ابن جني، الخصائص، ٤٦٧/١.

- علة الثقل، عدم مجيء ما يكون الفاء والعين منه واوين، لكونه في غاية الثقل ولهذا لم يجئ مما يكون فاؤه وعينه واوين في اسم ولا فعل[٢٠٩].

- علة الثقل، عدم مجيء الفعل من المعتل الفاء والعين؛ لأن الفعل أثقل من الاسم وهذا النوع أثقل من الأنواع المتقدمة لما فيه من الابتداء بحرفيين ثقيلين[٢١٠].

نلاحظ أن سعد الدين التفتازاني حرص على أن يبين لنا سبب عدم مجيء اسم والفعل مما يكون الفاء والعين منه واوين، وعدم مجيء الفعل من المعتل الفاء والعين، وكلاهما لعلة الثقل، فهو استعمل علة الثقل لموضعين في هذا النوع

٣١. **النوع السابع من الأنواع السبعة المعتل الفاء والعين واللام**

وعن هذا النوع يقول سعد الدين التفتازاني: «ولم يجئ في الكلام من هذا النوع إلا مثالان وذلك واو وياء لاسمي الحرفين»[٢١١].

٣٢. **استقراء العلل التي وردت في هذا الفصل ومواضعها، وبيان تعليلاتها.**

- علة الثقل، وردت في كلمتي الواو والياء، لم يرد في الكلام من هذا النوع إلا مثالان: واو وياء لاسمي الحرفين[٢١٢].

- علة الكثرة، قلبت ألف الواو عن الواو، إن ألف الواو منقلبة عن الواو، وقيل عن الياء، والأول أقرب لأن الواوي أكثر من اليائي فالحمل عليه أولى[٢١٣].

- علة كراهة اجتماع حرفي العلة، قلب العين دون الفاء واللام في (واو)، وقلبت العين منها ألفاً دون الفاء واللام كراهة اجتماع حرفي علة متحركين في الأول[٢١٤].

ولم يأت هنا إلا ثلاث علل وهي: علة الثقل، والكثرة وكراهة اجتماع حرفي العلة.

٣٣. **فصل في بيان أحكام المهموز**

٣٤. **علة حذف همزة فعل يرى**

علّل سعد الدين التفتازاني حذف همزة فعل يرى بعلة الخفة؛ لما كثر استعمالها استلزم التخفيف، فنقلت حركة الهمزة إلى ما قبلها فحذفت، أصل يرى، يَرْأَي[٢١٥].

أجمل سيبويه القول في ذلك: «لكثرة استعمالهم إياه، جعلوا الهمزة تعاقب»[٢١٦]، مما جعل السيرافي يبين مراده فقال: «وقوله جعلوا الهمزة تعاقب يعني تعاقب هذه الزوائد، يعني أن العرب اجتمعت على حذف الهمزة في أرى وترى، ونرى ويرى كأنهم عوضوا همزة أرى التي للمضارعة من الهمزة التي هي عين الفعل وجرى سائر حروف المضارعة على الهمزة...وألزموه التخفيف استثقالاً للهمزة مع كثرة استعمالهم، وجُوِز هذا التخفيف في نظائره»[٢١٧].

وسار على هذا التعليل كل من الفارسي وابن يعيش وابن الحاجب والرضي[٢١٨].

٣٥. **استقراء العلل التي وردت في هذا الفصل ومواضعها، وبيان تعليلاتها.**

- علة الخفة، قلب فاء الفعل واواً في الأمر من يَأْمُلُ أُوْمُل، فإن الأصل أمل بهمزتين الأولى للوصل والثانية ألفاً فقلبت واواً لسكونها وكون ما قبلها همزة مضمومة وذلك لأن الهمزتين إذا التقتا حال كونهما في كلمة واحدة ثانيتُهما ساكنة وجب قلبها بحركة ما قبلها أي بحركة الهمزة التي قبلها طلباً للتخفيف[٢١٩].

- علة كثرة الاستعمال-علة عدم الاحتياج، حذف همزة خُذْ وكُلْ ومُرْ، يعني أن القياس يقتضي أن يكون الأمر من تأخذ وتأكل وتأمر أوخذ وأوكل وأومر كأومل لكنهم لما استثقلوا الأمر منها حذفوا الهمزة الأصلية لكثرة الاستعمال ثم همزة الوصل لعدم الاحتياج إليها لزوال الابتداء بالساكن[٢٢٠].

استعمل سعد الدين التفتازاني علتي الخفة وكثرة الاستعمال في هذا الفصل.

٣٦. **فصل في بيان بناء اسمي الزمان والمكان وبيان اسم الآلة**

٣٧. **علة كسر العين من مَفْعِل إذا كان الفعل يفْعِل، وفتح العين إذا كان الفعل يفعَل أو يفعُل**

اعتل سعد الدين التفتازاني لهذه المسألة بوجهين: الأول علة التوافق وذلك إذا كان الفعل مكسور العين أو مفتوحه نحو: يجلِس، اسم المكان والزمان

٢٠٩ سعد الدين التفتازاني، شرح التصريف، ٤٠٣-٤٠٥.

٢١٠ سعد الدين التفتازاني، شرح التصريف، ٤٠٣-٤٠٤.

٢١١ سعد الدين التفتازاني، شرح التصريف، ٤٠٥.

٢١٢ سعد الدين التفتازاني، شرح التصريف، ٤٠٥.

٢١٣ سعد الدين التفتازاني، شرح التصريف، ٤٠٥.

٢١٤ سعد الدين التفتازاني، شرح التصريف، ٤٠٦.

٢١٥ سعد الدين التفتازاني، شرح التصريف، ٤٢٦-٤٢٧.

٢١٦ سيبويه، الكتاب، ٥٤٦/٣.

٢١٧ السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ٢٨١/٤.

٢١٨ أبو علي الفارسي، المسائل الحلبيات، ٨٣، وابن يعيش، شرح المفصل، ٢٧٠/٥، وابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل، ٢٣٨/٢، والرضي، شرح الشافية، ٤١/٣.

٢١٩ سعد الدين التفتازاني، شرح التصريف، ٤١٠-٤١١.

٢٢٠ سعد الدين التفتازاني، شرح التصريف،٤١٧-٤١٨.

منه مجلِس للتوافق بين الفعل واسمي الزمان والمكان في حركة العين، ويلْعَبُ، ملْعَب. والثاني: علة التعذر، وذلك إذا كان الفعل مضموم العين يأتي اسما الزمان والمكان على صيغة مفعَل بالفتح، نحو: يقتُل، مقتَل، واختير الفتح لخفته[٢٢١].

ما ذهب إليه سعد الدين هو نص علة سيبويه إذ يقول: « كأنهم بنوه على بناء يفعِل فكسروا العين كما كسروها في يفعِل...وأما ما كان يفعَل منه مفتوحاً فإن اسم المكان يكون مفتوحاً كما كان الفعل مفتوحاً...وأما ما كان يفعُلُ منه مضموماً فهو بمنزلة ما كان يفعَلُ منه مفتوحاً، ولم يبنوه على مثال يفعُل لأنه ليس في الكلام مفعُل...وكان مصيره إلى إحدى الحركتين ألزموه أخفهما»[٢٢٢].

وتابع سيبويه في علته هذه جمع من النحاة منهم: ابن السراج، والسيرافي، ابن يعيش[٢٢٣].

قال ابن الحاجب: «كأنهم كسروا تشبيهاً له بالمضارع؛ لأنه جارٍ عليه»[٢٢٤].

وأورد هذه العلة أيضاً جماعة من العلماء منهم: الرضي، وأبو الفداء[٢٢٥].

واعتل الجرجاني بعلة الفرق بينهما وبين المصدر الميمي: «اعلم أن الأصل تُفَرِق بين المصدر واسم المكان والزمان، فتفتح المصدر وتكسر الظرف»[٢٢٦].

٣٨. **استقراء العلل التي وردت في هذا الفصل ومواضعها، وبيان تعليلاتها.**

- علة التوافق، وردت في بناء اسمي الزمان والمكان من يفعِل على مَفْعِل من يفعَل على مَفْعَل، للتوافق كالمجلس في السالم والمبِيْت في غير السالم أصله مَبْيِت نقلت كسرة الياء إلى ما قبلها[٢٢٧].

- علة التعذر والرفض-علة الخفة، وردت في بناء اسمي الزمان والمكان من يَفْعُل على مَفْعَل بدلاً عن مَفْعُل، وأما في مضومه فلتعذر الضم لرفضهم مفعلاً في الكلام إلا مكرُماً ومعوناً. ويرجح الفتح على الكسر لخفته كالمذهب من يذهب بالفتح، والمقْتَل من يقتُلُ بالضم[٢٢٨].

- علة خلاف القياس أو السماع، مجيء المسجِد، المشرِق، المغرِب، هذه كلها جاءت مكسورة العين على خلاف القياس، والقياس الفتح[٢٢٩].

- علة الخفة، بناء اسمي الزمان والمكان من المعتل الفاء على وزن مَفعِل بالكسر أبداً، ومن أمثلته الموضِع والموْعِد لأن الكسر أسهل[٢٣٠].

- علة الخفة، وردت في بناء اسمي الزمان والمكان مما زاد على الثلاثة كاسم المفعول، المفعول لأن لفظ المفعول أخف بفتح ما قبل الآخر[٢٣١].

وقد وردت في هذا الفصل أربع علل وهي: التوافق، والتعذر والرفض، والخفة، والسماع. واستعمل الخفة في ثلاثة مواضع.

الخاتمة

وما جاءت به هذه الدراسة نلخصها في الأسطر الآتية:

- أظهرت الدراسة أن كتاب شرح التصريف للتفتازاني كتاب تعليل بامتياز لغزارة تعليلاته وتنوعها، كان يستطرد في سرد العلل بأسلوب الفنقلة حيناً، ويجمل في مواضع حيناً آخر وفق ما يقتضيه المقام والمقال

- بيّنت أن من أكثر العلل دوراناً في الكتاب علة الخفة والثقل، وعلة منع الالتباس، وعلة منع التقاء الساكنين، وعلة الحمل، وكان يتخذ من الاستقراء علة ودليلاً في مسائل واستعمل أكثر من أربعين نوعاً من العلل، ولم يخل أسلوبه من عبارات المنطقيين والفلاسفة

- علّل سعد الدين التفتازاني بأكثر من علة لحكم واحد، في بعض المسائل، ولم يخل كتابه من أي نوع من أنواع العلل وإن كان العلل التعليمية الأولية هي الأكثر استعمالاً

- بيّن حقيقة العلة الصرفية بأنها مناسبات تُصْدَرُ، واجتهادت تُذْكَرُ بعد وقوع الأحكام والظواهر لتفسّرها وتعلّلها، وأحياناً للحفاظ على القواعد الكلية التي قعّدوها من الخرم والنقض

- ذكر أكثر من علة في مسألة واحدة ثم يرجح إحداها بتعليل، ومن منهجه في هذا الكتاب كان يفصل الأمر في مبحث معللاً وشارحاً ويحيل ما يشابهه من المباحث إليه خوفاً من الإطالة والتكرار

---

٢٢١ سعد الدين التفتازاني، شرح التصريف، ٤٤٠-٤٤١.

٢٢٢ سيبويه، الكتاب، ٨٧/٤-٩٠.

٢٢٣ ابن السراج، الأصول في النحو، ١٤٠/٣، والسيرافي، شرح كتاب سيبويه، ٤٦٥/٤، وابن يعيش، شرح المفصل، ١٤٤/٤.

٢٢٤ ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل، ٦٦٤/١

٢٢٥ الرضي، شرح الشافية ١٨١/١؛ إسماعيل بن علي الفداء، الكناش في فني النحو والصرف، تحقيق: د. رياض بن حسن الخوام (لبنان: المكتبة العصرية للطباعة والنشر، ٢٠٠٠م)،٣٤٩/١

٢٢٦ الجرجاني، المقتصد في شرح التكملة ١١٣٢/٢.

٢٢٧ سعد الدين التفتازاني، شرح التصريف، ٤٤٠.

٢٢٨ سعد الدين التفتازاني، شرح التصريف، ٤٤١.

٢٢٩ سعد الدين التفتازاني، شرح التصريف، ٤٤٢.

٢٣٠ سعد الدين التفتازاني، شرح التصريف، ٤٤٤.

٢٣١ سعد الدين التفتازاني، شرح التصريف، ٤٤٩.

المصادر

ابن فارس، أحمد بن فارس. معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام هارون. دار الفكر. ١٩٧٩م.

الجوهري، إسماعيل بن حماد، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار. بيروت: دار العلم للملايين، بيروت، ط٤، ١٩٨٧م.

ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب. لبنان: دار صادر ط١، د، ت.

المهيري، عبد القادر. نظرات في التراث اللغوي العربي. دار الغرب الإسلامي: بيروت، لبنان، ط١، ١٩٩٣م.

المبارك، مازن. النَّحْو العربي العلة النَّحْوية نشأتها وتطورها. بيروت: دار الفكر، ط٣، ١٩٨١م.

سعيد الملخ، حسن خميس. نظرية التَّعْلِيل في النَّحْو بين القدماء والمحدثين. الأردن: دار الشروق، ط١، ٢٠٠٠م.

سعد الدين التفتازاني، مسعود بن عمر. شرح التصريف ومعه حاشية تدريج الأداني. تركيا: مكتبة سيدا، ٢٠١٣م.

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. لبنان: المكتبة العصرية، د، ت.

الشوكاني، محمد بن علي. البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع. بيروت: دار المعرفة، د، ت.

سِيْبَوَيْه، عمرو بن عثمان. الكتاب. تحقيق: عبد السلام هارون. القاهرة: مكتبة الخانجي، ط٣، ١٩٨٨م.

السيرافي، الحسن بن عبد الله. شرح كتاب سيبويه. تحقيق: أحمد حسن مهدلي- وآخرون. لبنان: دار الكتب العلمية، ط١، ٢٠٠٨م.

ابن جني، عثمان بن جني. المنصف. تحقيق: إبراهيم مصطفى- وآخرون. دار إحياء التراث القديم، ط١، ١٩٥٤م.

الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن. المفتاح في الصرف. تحقيق: علي توفيق الحمد. لبنان: مؤسسة الرسالة، ط١، ١٩٨٧م.

العكبري، عبد الله بن الحسين. اللباب في علل البناء والإعراب. تحقيق: عبد الإله النبهان. سوريا: دار الفكر، ط١، ١٩٩٥م.

المبرد، محمد بن يزيد. المقتضب. تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة. لبنان: عالم الكتب، د، ت.

أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد. التعليقة على كتاب سيبويه. تحقيق: د. عوض بن حمد القوزي. ط١، ١٩٩٠م.

ابن يعيش، علي بن يعيش. شرح الملوكي في التصريف. تحقيق: د. فخر الدين قباوة. سوريا: المكتبة العربية، ١٩٧٣م.

ابن الحاجب، عثمان بن عمر. الإيضاح في شرح المفصل. تحقيق: د. موسى بناي العليلي. العراق: إحياء التراث الإسلامي، د،ت.

الرضي، محمد بن الحسن. شرح الشافية. تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد. لبنان: دار الكتب العلمية، ١٩٧٥م.

ابن السراج، محمد السري. الأصول في النحو. تحقيق: عبد الحسين الفتلي. لبنان: مؤسسة الرسالة، د، ت.

أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد. التكملة. السعودية: جامعة الرياض، ط١، ١٩٨١م.

الجرجاني، عبد القاهر. المقتصد في شرح التكملة. تحقيق: د. أحمد بن عبد الله إبراهيم الدويش. السعودية: الرياضي، ٢٠٠٨م،

الأنباري، عبد الرحمن بن محمد. الإنصاف في مسائل الخلاف. لبنان: المكتبة العصرية، ٢٠٠٣م.

ابن الحاجب، عثمان بن عمر. الشافية في علمي التصريف والخط. تحقيق: صالح عبد العظيم الشاعر. القاهرة: مكتبة الآداب، ٢٠١٠م.

أبو الفداء، إسماعيل بن علي الفداء. الكناش في فني النحو والصرف. تحقيق: د. رياض بن حسن الخوام. لبنان: المكتبة العصرية للطباعة والنشر، ٢٠٠٠م

Kaynakça

İbn Fâris, Ahmed bin Fâris. *Mu'cem Mekâyîsü'l-Lugah*, tahkik: Abdüsselam Harun. Dârü'l-Fikr, 1979.

El-Cuherî, İsmâil bin Hamâd, *es-Sihâhu Tâcü'l-Lugah ve Sehâhu'l-Arabîyye*, tahkik: Ahmed Abdülgafur Attâr. Beyrut: Dârü'l-İlm li'l-Milyûn, 4. baskı, 1987.

İbn Mencûr, Muhammed bin Mukrim, *Lisanü'l-Arab*. Lübnan: Dâr Sâdir, 1. baskı, tarihsiz.

El-Mehîrî, Abdülkâdir. *Nazarât fi't-Turâsı'l-Lugavî'l-Arabî*. Dârü'l-Garbî'l-İslâmî: Beyrut, Lübnan, 1. baskı, 1993.

El-Mübarek, Mazen. *En-Nahvü'l-Arabiyyü'n-Nahtıyye Nüşe'seti ve Tatavvuruha*. Beyrut: Dârü'l-Fikr, 3. baskı, 1981.

Saîd el-Melh, Hasan Hümeyyis. *Nazariyyetu't-Telîl fi'n-Nahvi Beyn el-Kuddâmâi ve'l-Muḥdethîn*. Ürdün: Dârü'ş-Şurûk, 1. baskı, 2000.

Saaduddîn et-Teftâzânî, Mes'ûd bin Ömer. *Şerhu't-Tasrîf ve meahu Haşiyyetu Tecdîri'l-Adânî*. Türkiye: Maktabet Sîdâ, 2013.

es-Suyûtî, Abdurrahmân bin Ebî Bekr. *Bugyetü'l-Vuâ fî Tabakâtü'l-Lugavîyîn ve'n-Nuhâ*. Tahkik: Muhammed Ebü'l-Fadl İbrahim. Lübnan: al-Maktaba al-Asriyya, tarihsiz.

eş-Şûkânî, Muhammed bin Ali. *el-Bedrü't-Tâlî bi Mahâsin mim Ba'di'l-Qarni's-Sâbi'*. Beyrut: Dâru'l-Ma'rife, tarihsiz.

Sîbâveyh, Amr bin Osman. *el-Kitab*. Tahkik: Abdüsselam Harun. Kahire: Maktabet el-Hânçî, 3. baskı, 1988.

ES-Sîrâfî, el-Hasan bin Abdullah. *Şerhü Kitâb Sîbâveyh*. Tahkik: Ahmed Hasan Mahdallî ve diğerleri. Lübnan: Dâru'l-Kütüb el-İlmiyye, 1. baskı, 2008 M.

İbn Cinnî, Osman bin Cinnî. *el-Münsef*. Tahkik: İbrahim Mustafâ ve diğerleri. Dâr İhyâ'üt-Turâs el-Kadîm, 1. baskı, 1954.

Cerceânî, Abdülkâhir bin Abdürrehmân. *el-Mu'teadd fi Şerhi't-Tekmîle*. Tahkik: Ali Tûfîk el-Hamd. Lübnan: Müessesetü'r-Resâle, 1. baskı, 1987.

El-Akbarî, Abdullah bin el-Hüseyin. *el-Lebâb fi Ulu'l-Binâ ve'l-I'rab*. Tahkik: Abdülilâh en-Nebhân. Suriye: Dârü'l-Fikr, 1. baskı, 1995.

El-Müberrid, Muhammed bin Yezîd. *el-Muqtadab*. Tahkik: Muhammed Abdülhâlık Azîme. Lübnan: Âlemü'l-Kütüb, tarihsiz.

Ebû Alî el-Fârisî, el-Hasan bin Ahmed. *et-Telvîke alâ Kitâb Sîbâveyh*. Tahkik: Dr. Avvâd bin Hamd el-Kûzî. 1. baskı, 1990.

İbn Ya'îş, Ali bin Ya'îş. *Şerhu'l-Melûkî fi't-Tesrîf*. Tahkik: Dr. Fehruddîn Kubâve. Suriye: Maktabetü'l-Arabiyye, 1973.

İbn el-Hâcib, Osman bin Ömer. *el-İyâde fi Şerhi'l-Mufaṣṣal*. Tahkik: Sâlih Abdü'l-Azîm eş-Şâir. Kahire: Maktabet el-Âdâb, 2010.

Er-Râzî, Muhammed bin el-Hasan. *Şerhu'ş-Şâfiye*. Tahkik: Muhammed Muhîddin Abdü'l-Hamîd. Lübnan: Dâru'l-Kütüb el-İlmiyye, 1975.

İbn es-Serâc, Muhammed es-Serî. *el-Usûl fi'n-Nahv*. Tahkik: Abdülhüseyin el-Fetlî. Lübnan: Müessesetü'r-Resâle, tarihsiz.

Ebû Alî el-Fârisî, el-Hasan bin Ahmed. *et-Temâle*. Suudi Arabistan: Cem'iyetü'r-Riyâd, 1. baskı, 1981.

El-Cerjânî, Abdülkâhir. *el-Mukteṣed fi Şerhi't-Temâle*. Tahkik: Dr. Ahmed bin Abdullah İbrahim ed-Duvayş. Suudi Arabistan: er-Riyâdî, 2008.

El-Enbârî, Abdürrezzâk bin Muhammed. *el-İnsâf fî Mesâili'l-Hilâf*. Lübnan: Dâru'l-Kütüb el-İlmiyye, 2003.

İbn el-Hâcib, Osman bin Ömer. *eş-Şâfiye fi İlmi't-Tesrîf ve'l-Hatt*. Tahkik: Sâlih Abdü'z-Zâlim eş-Şâir. Kahire: Maktabet el-Âdâb, 2010.

Ebû'l-Fedâ, İsmâil bin Ali'l-Fedâ. *el-Kenâş fi Feni'n-Nahv ve's-Sarf*. Tahkik: Dr. Riyad bin Hasan el-Huvâm. Lübnan: Dâru'l-Kütüb el-İlmiyye li't-Taba'at ve'n-Naşr, 2000.

Yakışık**,** Mehmet. *İzzeddin Ez-Zencânî'nin Tasrifu'l-'İzzi Adlı Eserinin Sarf İlmindeki Yeri*". Rumelide Dil ve Edebiyat Araştırmaları Dergisi 21.12.2023 (Aralık/2023), 944-958. https://doi.org/10.29000/rumelide.1405811

Yusufoğlu, Adnan. *Molla Musa El-Calali'nin Nahiv ve Sarf'taki Metodlari*. Ankara: Sonçağ Akademi,1.basskı, 2023.

Zamur, Hüseyin "Ahmed b. Ali b. Mes'ûd ve *Merâhul-Ervâh*'ı", Sonçağ Akademi, Ankara, 2019.

Extended Abstract

Causality was and still is a central focus of linguistic researchers studying morphology and grammar. It is as old as morphology itself, as it explains morphological phenomena and rules, and helps students to master and delve into this science. It is causality that explains any deletion, replacement, rationalization, or change in the structure of a word. Hence, the importance of this issue for both beginners and specialists. This study sheds light on morphological causality in Sa'd al-Din al-Taftazani's Sharh al-Tasrif, and clarifies his analytical approach by extracting all the causes mentioned in the book and classifying them according to the chapters of the book, explaining their type and locations, the justifications he used. This is done using a descriptive, analytical, and inductive approach. One of the most important findings of the study is the abundance and diversity of causes in Sa'd al-Din al-Taftazani, as he used more than forty types of causes in more than one hundred and twenty-five places. He followed Sibawayh in some causes and took what he went to. Among the most common causes in the book are the cause of lightness and heaviness, and preventing confusion.

Morphology, which was once a part of syntax, is considered the first field of study that linguists focused on in Arabic sciences. It even preceded syntax in being taught in elementary schools after it was separated from it, due to its subject matter relating to the study of the structure of words and the changes that occur in them, such as alteration, substitution, omission, addition, corruption, and inversion. It is one of the most important linguistic tools and is indispensable for anyone studying Arabic and Islamic sciences. What is necessary for completing a duty is itself a duty. Therefore, when scholars addressed morphological phenomena and rules by studying and codifying them, it became necessary to explain and justify them in response to questions, to confirm what was already stated, to defend an opinion, or to object to an opinion. Thus, justification became integral to both syntax and morphology, in terms of their origin and development.

No morphological book is without some form of justification, whether brief or extensive, due to the many benefits that the explanatory method provides, helping learners understand morphological phenomena and their rules, and contributing to learning and teaching them. Consequently, numerous morphological books have been written, filled with justifications, both in their texts and commentaries. Among these texts is the Tafseer al-'Azee, and among its commentaries is the one by Saad al-Din al-Taftazani, with its accompanying gloss by Tadrij al-Adani.

Al-Taftazani's commentary has had a significant place in the traditional schools (katatib) in Turkey and other countries, and continues to do so. It is part of the curriculum there, studied by students after memorizing the original text. Its benefit is not confined to the students of these schools but extends to anyone specializing in this type of study. Thus, I decided to study his justifications and explore them in the hope that this research might benefit students and specialists, considering the book's numerous and diverse justifications. This study begins with an introduction that defines justification, provides a brief biography of Saad al-Din al-Taftazani, and then explores the characteristics of his morphological justifications, followed by a discussion of them according to the chapters of the book, concluding with a summary of the most important findings.

His book is distinguished by the large number of justifications, despite its small size, and it is characterized by several features. The following are some of the key points:

Justification for the Title Choice He begins by explaining why he chose the term "Tafseer" (morphology) instead of "Sarf" (morphology), justifying that this science involves many forms of modification, so the term had to reflect exaggeration and multiplicity to maintain consistency between the name and its meaning. Using Inductive Reasoning for Justifications In the case of restricting simple verbs to three or four roots, he explains that there are no dual or five-letter roots, based on inductive reasoning.

Justifications Related to Linguistic StructuresAl-Taftazani stated that justifications are based on circumstances that occur after the establishment of language by its creator, citing the example of the attachment of the letter "t" before "n" to align with the letter "m," a linguistic adjustment done by the language creator.

Stating the Rule with Its Justification, Then Adding a New Justification For instance, in the case of the present tense verb receiving an affix, he justifies it as a means of distinguishing it from the past tense, then follows with another justification regarding the difficulty added by the affix and the need for specific letters to indicate certain grammatical features.

Presenting a Disputed Rule and Justifying One Side He discussed the debated issue of whether the hamza (glottal stop) should be added with a vowel or not, presenting two views and justifying the one that adds a hamza with a vowel, explaining the reasons for this.

Providing Multiple Justifications for One Rule In the case of the hamza in the middle of a word, he provides three justifications for its vowel being a kasra (short vowel) instead of a fatah (another vowel), based on linguistic suitability, avoiding difficulty in pronunciation, and ensuring clarity of meaning.

Justification with More Than One Explanation for a Single Issue

He offers three reasons for allowing either kasra or fatah in a verb form, based on historical grammar rules and the relationship between the root letter and the surrounding vowel.

This book stands out not only for the numerous justifications but also for the depth and detail of its approach to morphological studies.